جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

مصطلحا (الخروج، والصرف) في تفسير الإمام الطبري(ت٣١٠هـ) للقرآن المسمى (جامع البيان) دراسة سياقية وظيفية

The Terms (Exit And Exchange) In Imam Al-Tabari's Interpretation (D. 310 AH) Of The Qur'an Called (Jami' Al-Bayan) - A Functional Contextual Study

إعداد

د/ إيمان أحمد عبد التواب محمد

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر- بني سويف

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع-نوفمبر)

(الجزء الثالث ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

مصطلحا (الخروج، والصرف) في تفسير الإمام الطبري(ت٣١٠هـ) للقرآن المسمى (جامع البيان) دراسة سياقية وظيفية

إيمان أحمد عبد التواب محمد.

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، بني سويف، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: *emanabdeltwab@yahoo.com*

الملخص

مصطلحا (الخروج، والصرف) من المصطلحات المنسوبة في كتب النحاة والمفسرين للكوفيين، وقد وردت في كتبهم مقترنة بنصب اللفظ، إما عاملة النصب، أو مفسرة له. وقد اختلف النحاة ومحققو كتب التفسير في بيان مدلول هذين المصطلحين، مما دفعني إلى إعداد هذا البحث الموسوم ب (مصطلحا "الخروج، والصرف" في تفسير الإمام الطبري(ت٣١٠هـ) للقرآن المسمى "جامع البيان"دراسة سياقية وظيفية).

ولا شك أن للسياق أثرًا كبيرًا في تحديد مدلول المصطلح، ولذلك قمت بتتبع هذين المصطلحين في كتاب (جامع البيان)، ثم حاولت تحليل السياقات التي وردا فيها، بعد عرضها على آراء النحاة وقواعدهم، للوصول إلى مدلول هذين اللفظين، ووظيفتهما، ومراد الإمام الطبري منهما؛ إذ إنه في أغلب النصوص لم يُشر إلى مراده منهما.

وقد تناولت في هذا البحث تعريف هذين المصطلحين لغويًّا، وإيراد آراء النحاة فيهما، وأشرت إلى التطور الدلالي لاستخدام النحاة لهما، ثم أفردت فصلًا لدراسة المواضع التي وردا فيها في تفسير الإمام الطبري، للوقوف على وظيفتهما وتفسير مدلولهما.

الكلمات المفتاحية : الطبري ، الخروج ، الصرف ، النصب ، السياق ، الوظيفة ، تمام الكلام.

The Terms (Exit And Exchange) In Imam Al-Tabari's Interpretation (D. *310* AH) Of The Qur'an Called (Jami' Al-Bayan) - A Functional Contextual Study

Iman Ahmed Abdel Tawab Mohamed.

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt

Email: *emanabdeltwab@yahoo.com*

Abstract:

The terms (exit and exchange) are among the terms attributed in the books of grammarians and commentators to the Kufeen.

It was mentioned in their books in conjunction with the accusative case. Either a factor of the monument, or an interpretation of it.

Grammarians and commentators of interpretation books differed in explaining the meaning of these two terms.

Which prompted me to prepare this research,Tagged with(The terms "exit and exchange" in Imam al-Tabari's interpretation of the Qur'an called "Jami' al-Bayan" A functional contextual study .(

There is no doubt that the context has a major impact in determining the meaning of the term, so I traced these two terms in the book (Jami' al-Bayan), and then I tried to analyze the contexts in which they appeared, after presenting them to the opinions of grammarians and their rules, to arrive at the meaning of these two words, their function, and what Imam al-Tabari meant by them. ; In most texts, he did not indicate what he meant by them.

Keywords: ***Al-Tabari , Exit , Morphology , Accusative , Term , Function, Complete Speech.***

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **وبعد**....

فقد اتفق العلماء على أن الفتحة أخف الحركات، ولذلك خُصت بالفضلة التي تأتي بعد تمام الكلام، لكنهم اختلفوا في العوامل التي تفسر ظاهرة النصب، كما ظهرت مصطلحات في كتب النحاة والمفسرين مرتبطة بهذه الظاهرة.

ومن هذه المصطلحات مصطلحا (الخروج، والصرف)، وهما من المصطلحات المنسوبة للكوفيين، وقد اختلف الباحثون والمحققون في بيان مدلولهما، ومراد النحاة والمفسرين منهما. ومن ثم فقد حاولت – في هذا البحث الموسوم ب " مصطلحا الخروج والصرف في تفسير الإمام الطبري (٣١٠هـ) للقرآن المسمى (جامع البيان) دراسة سياقية وظيفية" – أن أتتبع هذين المصطلحين في هذا الكتاب، وتحليل السياق الذي ورد فيه المصطلح؛ لبيان وظيفته، ومدلوله.

وقد تردد هذان المصطلحان في كتاب الإمام الطبري، دون تمييز– في الأعم الأغلب– لمدلولهما، فقمت باستقراء الكتاب، وجمع النصوص التي وردا فيها، وتحليلها، وعرضها على كتب النحاة، محاولة الوقوف على مراد الإمام منهما.

وقد اتبعت منهجًا وصفيًّا استقرائيًّا في إعداد هذا البحث، فقد بدأت البحث بالتعريف اللغوي والاصطلاحي لهذين المصطلحين، ثم حاولت استقراء آراء النحاة فيهما، مع إلقاء الضوء على رحلة هذين المصطلحين في كتب النحاة، محاولة الوقوف على مدى صحة نسبتهما للكوفيين، مع رصد التطور الدلالي لاستخدام المصطلحين في كتب النحاة، ثم عقدت فصلًا لتحليل السياقات التي ورد فيها هذان اللفظان في كتاب الإمام الطبري، وقد أفردت مبحثًا لمواضع النصب على الخروج، وآخر للنصب على الصرف، كما رتبت العناوين التي تندرج تحت كل مبحث حسب

ورودها في ألفية ابن مالك، ورتبت المسائل تحت كل عنوان حسب ترتيب سور القرآن الكريم، وورودها في كتاب (جامع البيان).

وقد تعددت الدراسات التي تناولت مصطلحات الكوفيين بالدراسة، منها ما تناول مصطلحًا بعينه، ومنها ما تناولها جملة، لكن قلَّ من أفرد بالدراسة كتابًا لعالم بعينه حتى يمكن الوقوف بدقة على ماهية استعمالهم لتلك المصطلحات، فلا شك أن تحليل السياقات التي ورد فيها المصطلح أبين لمدلوله ووظيفته، ومن تلك الدراسات التي تناولت مصطلحات الكوفيين بالدراسة:

١-كتاب مصطلحات النحو الكوفي دراستها، وتحديد مدلولاتها للدكتور: عبد الله بن حمد الخثران، طبعة دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. وقد تناول فيه جانبًا من مصطلحات النحو الكوفي التي نشأت واستعملت في مراحل النحو الأولى، وقد عني بتحديد مدلولاتها من خلال استعمال الكوفيين لها في كتبهم- ومنها كتاب (معاني القرآن للفراء) - أو من خلال ما نُقل عنهم.

٢-بحث في النصب على الخلاف للدكتوره: خولة تقي الدين عبد القادر، نشرته مجلة الآداب، جامعة بغداد، عدد ٥٧ع لعام ٢٠٠١. وقد قامت فيه بدراسة مصطلح الخلاف، وما يندرج تحته من أنواع.

٣-بحث في النصب على الصرف عند الخليل والفراء للدكتور: حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى العدد السابع عشر٢٠١٦م.

وقد تحدث فيه عن توجيه النصب على الصرف عند الخليل والفراء، وقد كان حديثه عن المواضع التي يُنصب فيها اللفظ على الصرف مفاده أن العرب متى أحلت في الجملة شيئًا محل شيء آخر نصبته على الصرف.

٤-بحث بعنوان: (النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي)، إعداد الدكتور: فارس محمد عيسى، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد

السادس١٩٩٣م.

٥-بحث بعنوان: (مصطلح الخروج عند الكوفيّين دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النَّحوية) د. سيف بن عبد الرحمن العريفي - مجلة العلوم العربية - العدد التاسع ١٤٢٩ هـ.

وهذا البحث قام فيه الباحث باستقراء مدونات النحو الكوفي ودراسة السياقات التي ورد فيها المصطلح.

٦-بحث بعنوان: (موقف الطبري في تفسيره من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل النصب)، إعداد: د/ أحمد عبد الموجود سيد، يناير ٢٠١٧م. مجلة كلية الآداب، ع١٥، ٤٤٩-٤٨٢.

تناول فيه الخلاف النحوي الوارد في تفسير الإمام الطبري بين البصريين والكوفيين حول المنصوبات بصفة عامة، سواء أكانت بعامل لفظي، أم معنوي.

وتختلف هذه الدراسات التي تناولت جوانب من تلك المصطلحات عن دراستي؛ فقد كان هدفي من البحث محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما ماهية استعمال الإمام الطبري خاصة، والنحاة عامة لهذين المصطلحين؟

هل هما من العوامل النحوية؟ أو أن المنصوب على (الخروج، أو الصرف) من أنواع المنصوبات، أو أن الخروج أو الصرف تعليل وتفسير للحكم فقط؟

٢-ما علاقة هذين المصطلحين بالنصب بعد تمام الكلام، ونصب الفضلات؟

وقد اقتضت طبيعة دراستي لهذين المصطلحين أن يتكون البحث من مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختياري لموضوع البحث، ومنهجي فيه، والهدف من الدراسة، والدراسات السابقة التي تناولت المصطلحات الكوفية بالدراسة.

ثم تمهيد ترجمت فيه ترجمة مختصرة للإمام الطبري، كما عرفت فيه المصطلحين تعريفًا لغويًّا، وفي اصطلاح النحاة.

ثم أردفت بفصلين، كل فصل يشتمل على مبحثين:

الفصل الأول: بعنوان: مدلول (الخروج، والصرف) في كتب النحاة والمفسرين.

المبحث الأول: مصطلحا (الخروج، والصرف) في كتب النحاة والمفسرين.

المبحث الثاني: مصطلحا (الخروج، والصرف) عند الإمام الطبري.

الفصل الثاني: مواضع النصب على (الخروج، والصرف) في كتاب (جامع البيان).

المبحث الأول: مواضع النصب على الخروج.

المبحث الثاني: مواضع النصب على الصرف.

ثم ذيلت **بخاتمة** تحدثت فيها عن أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

ثم ختمت بحثي **بثبت لمصادر البحث ومراجعه**، ثم **فهرست لمحتويات البحث**.

والله أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي، فإن أخفقت فحسبي أنني اجتهدت، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد

التعريف بالإمام الطبري

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، المحدث الفقيه المقرئ، جمع من العلوم مالم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، كان عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور «تاريخ الأمم والملوك»، وكتاب في التفسير لم يصنّف أحد مثله–وهو محل الدراسة– فقد كان أبو جعفر الطبري عالمًا بالفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والعروض، له في جميع ذلك تصانيف فاق بها سائر المصنفين(١).

كان كوفي النزعة، يقول ياقوت الحموي:" قال أبو العباس يومًا: من بقي عندكم– يعني في الجانب الشرقي ببغداد– من النحويين؟ فقلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ، فقال: حتى خلا جانبكم؟ قلت: نعم إلا أن يكون الطبري الفقيه، فقال لي: ابن جرير؟ قلت: نعم، قال: ذاك من حذّاق الكوفيين"(٢).

ولعل نزعته الكوفية ترجع إلى أخذه عن أبي عبيد الله محمد بن يحيي الكسائي، يقول ياقوت الحموي: "وقال عبد العزيز بن محمد: قنطرة البردان محظوظة من العلماء النحويين.....وكان بها أبو عبيد الله محمد بن يحيى الكسائي، وعنه انتشرت رواية أبي الحارث عن الكسائي، وقرأ عليه كبار الناس، ونزلها أبو جعفر الطبري، وكان أبو جعفر قد نظر في المنطق والحساب والجبر والمقابلة، وكثير من فنون أبواب الحساب وفي الطب، وأخذ منه قسطًا وافرًا يدلّ عليه كلامه من الوصايا"(٣).

---

(١) معجم الأدباء ٢٤٥٢/٦، وتاريخ بغداد ١٥٩/٢.

(٢) معجم الأدباء ٢٤٥٢/٦.

(٣) معجم الأدباء ٢٤٥٢/٦.

وقد اشتهر كتابه (جامع البيان عن تأويل القرآن)، وارتفع ذكره في عهد كان فيه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج، وغيرهم من النحويين من فرسان هذا اللسان، وحمل هذا الكتاب مشرقًا ومغربًا، وقرأه كل من كان في وقته من العلماء، وكلٌّ فضّله وقدمه(١).

وقد ابتدأه بخطبة ورسالة في التفسير تدل على ما خصّ الله به القرآن العزيز من البلاغة والإعجاز والفصاحة، كما جمع فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من تابعي التابعين، وكلام أهل الإعراب من الكوفيين والبصريين، وجملًا من القراءات(٢).

نقل الخطيب البغدادي أنه مات يوم السبت بالعشيّ، ودفن يوم الأحد بالغداة في داره لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة(٣).

التعريف بمصطلحي (الخروج، والصرف)

تعريف الخروج:

الخروج لغة: نقيض الدخول، وهو مصدر (خرج – يخرج)(٤).

يقول ابن فارس:" (خرج) الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمع بينهما، إلا أنا سلكنا الطريق الواضح. فالأول: النفاذ عن الشيء. والثاني: اختلاف لونين"(٥).

الخروج في اصطلاح النحاة:

ارتبط مصطلح الخروج في كتب النحاة والمفسرين بعلامة النصب، فالخروج من معنى إلى معنى يقتضي الخروج من حركة إعرابية إلى حركة أخرى لإظهار المعنى

---

(١) معجم الأدباء ٦/٢٤٥٢.

(٢) معجم الأدباء٦/٢٤٥٣.

(٣) تُنظر ترجمته في معجم الأدباء ٦/٢٤٤١، وتاريخ بغداد ٢/١٥٩.

(٤) لسان العرب ٢/٢٤٩.

(٥) مقاييس اللغة ٢/١٧٥.

وإبرازه، وقد اختير النصب لما جاء بعد تمام الجملة بطرفي الإسناد، وكان له وجه تعلق بالجملة، فلا يصح الاستغناء عنه.

وهذا المعنى يُفهم من قول الزجاج: "اختلف أهل العربية في تفسير نصب {خَيْرًا}[١]، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام، نحو قولك: لتقومَنَّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا، فقالوا: إن تنته خير لك، وقال الفَراء: انتصب هذا وقوله: {خَيْرًا لَكُمْ}[٢]؛ لأنه متصل بالأمر وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول: انته هو خير لك، فلما سقطت (هو) اتصل بما قبله، وهو معرفة فانتصب، ولم يقل هو ولا الكسائِي من أي المنصوبات هو، ولا شرحوه بأكثر من هذا"[٣].

وقد عرف الزبيدي الخروج عند أئمة النحو بأنَّه النصب على المفعولية، فقد ذكر في (تاج العروس) أن البصريين يقولون: إن المفعول منصوب على الخروج، فهو خارج عن طرفي الإسناد وعمدته، وهو كقولهم له: فضلة، وهو لا يستغنى عنه[٤].

والنصب على الخروج بهذا المعنى يدخل تحت القسم الأول من أقسام الأسماء المنصوبة وفق ما ذكره ابن السراج في تصنيفه للأسماء المنصوبة، حيث يقول:" فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب"[٥].

---

(١) سورة النساء آية ١٧٠.

(٢) سورة النساء آية ١٧٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٢.

(٤) تاج العروس ٥٢٢/٥.

(٥) الأصول في النحو ١٥٩/١.

والاسم المنصوب على الخروج وإن كان يأتي بعد تمام الكلام، لكنه لابد له من تعلق بما قبله بوجه من الوجوه، فالجملة قبله من مسند ومسند إليه تمثل أمرًا ثابتًا إما عامًا مجملًا، أو مبهمًا، ثم يأتي الاسم بعد تمام الكلام متعلقًا به كتعلق الفضلة بما قبلها.

وأرى أن خير ما يفسر ظاهرة النصب على الخروج ما قاله الدكتور/محمد رضا محفوظ: "وإذا نظرنا إلى ما زاد عن المكونين الأساسين في الجملة (المسند والمسند إليه) من الفضلات، وجدنا العلاقة قائمة بين متعلق هذا الحدث المبني عليه الكلام من الفاعل والمبتدأ، أو متعلق متعلقه، وبين هذه الفضلة، فتارة تبين هيئة الفاعل أو المفعول، وتارة تفسر متعلق به، وأخرى تؤكد الحدث، ومرة تبين علة هذا الحدوث"(١).

ويؤكد هذا المعنى ما ذكره الصبان في حاشيته في تفسير الإسناد:" وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما، وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها"(٢). فقد وصف الصبان الكلمات التي تأتي بعد تمام الإسناد بالخروج عن حقيقة الكلام، ويتوجه دائمًا إلى نصب الكلمات التي تأتي بعد تمام الكلام(٣)، كما بين الدكتور محمد رضا الوظيفة التي يؤديها اللفظ المنصوب الخارج عن حقيقة الكلام.

تعريف الصرف

الصرف لغة: رد الشيء عن وجهه(٤)، وقد عرَّفه ابن فارس بأنّه شيء صُرف إلى

---

(١) الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي، دكتور / محمد رضا محفوظ، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم –جامعة المنيا، مجلد٤٥– يناير ٢٠٢٢م، العدد٦، ص٢٧٨٤.

(٢) حاشية الصبان ٣٦/١.

(٣) المحلى وجوه النصب ص٥٤.

(٤) لسان العرب ١٨٩/٩.

شيء[١]. ومنه صرف الكلمة: أجراها بالتنوين، والتصريف: إعمال الشيء في غير وجه، كأنَّه يصرفه من وجه إلى وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها[٢]. وأصرف الشاعر شعره: إذا أقوى فيه، وخالف بين القافيتين[٣]، وصَرْفُ الكلمة: إجراؤها بالتنوين[٤].

ويتضح أن مادة (ص- ر- ف) من معانيها اللغوية خروج الشيء عن وجهه، ومنه أخذ النحاة معنى النصب على الصرف، فنصبوا الفعل أو الاسم؛ لانصرافه ومخالفته لما قبله في المعنى، أواللفظ.

الصرف في اصطلاح النحاة:

عرف الفراء الصرف بقوله:" أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْف"[٥].

وهذا التعريف يدل على أن الصرف والخلاف مترادفان، فالجزء الثاني من الكلام يخالف الأول، أي: المخالفة بين أطراف الكلام، يقول ابن جني:" وقول البغداديين: إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد. أما الصحيح فقولهم: الصرف: أي ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول. فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال"[٦].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٤٣/٣.
(٢) تاج العروس ٢٢/٢٤.
(٣) تاج العروس ١٩/٢٤
(٤) تهذيب اللغة للأزهري ١١٤/١٢.
(٥) معاني القرآن للفراء ٣٤/١.
(٦) سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١.

فالصرف مخالفة الفعل الثاني للأول في الدلالة والإعراب، وهذا يستوجب نصب الثاني قطعًا له عن الأول(١).

وقد عرف أبو حيان (واو الصرف) بقوله: " ومعنى الصرف أن الفعل كان يستحق وجهًا من الإعراب غير النصب، فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب"(٢).

(١) ضوابط الفكر النحوي ١٤١/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٢٩/١.

الفصل الأول

مدلول (الخروج، والصرف)

في كتب النحاة والمفسرين

المبحث الأول: مصطلحا (الخروج، والصرف) في كتب النحاة والمفسرين.

المبحث الثاني: مصطلحا (الخروج، والصرف) عند الإمام الطبري.

المبحث الأول

مصطلح(الخروج) في كتب النحاة والمفسرين:

نُسب النصب على الخروج لعلماء الكوفة، فقد نسبه الزجاج للكسائي في تفسير نصب: (خيرًا) في قول الله تعالى:{ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ } [١]، كما علق جواز النصب على الخروج بمجيء اللفظ بعد تمام الجملة بطرفي الإسناد[٢].

وقد ورد لفظ الخروج في كتب علماء البصرة، فمنه ما ورد في الكتاب لسيبويه في حديثه عن حال الاسم بعد(إلا)، حيث يقول: "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملًا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهمًا"[٣].

وفي نص سيبويه عدة أمور تتعلق بمصطلح الخروج:

الأول: أن النصب متعلق بمصطلح الخروج.

الثاني: أن الخروج ليس عاملًا للنصب، وإنما هو مفسر له. وخروج اللفظ مما دخل فيه ما قبله لا يمنع من أن يكون ما قبله عاملًا فيه؛ لما له من تعلق به، فهو مع كونه فضلة، لا يُستغنى عنه.

الثالث: أن الخروج يُفسر نصب التمييز، كما يفسر نصب المستثنى.

الرابع: أن المقصود بالخروج هنا هو الخروج من إبهام وعموم ما قبله، أو الخروج بمعنى الخلاف، وهو أن يُثبت للفظ الخارج خلاف ما أثبته لما قبله، أو نفى عنه ما أدخل فيه ما قبله.

---

(١) سورة النساء آية ١٧٠.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢.

(٣) الكتاب ٣١٠/٢.

وقد جعل سيبويه خروج الاسم مما قبله سببًا في ترجيح النصب في أكثر من موضع من كتابه، ومن ذلك ما ذكره في باب (ما ينتصب لأنَّه ليس من اسم ما قبله)، في حديثه عن نصب (أنت الرجلُ علمًا، وعشرون درهمًا)[١]، وفي باب (لا يكون المستثنى فيه إلَّا نصبًا؛ لأنَّه مخرج مما أدخلت فيه غيره)[٢].

واستخدام الأخفش لمصطلح الخروج لم يختلف عن استخدام سيبويه، فقد استخدمه في نصب المستثنى، حيث يقول: "قوله تعالى {إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُواْ} [٣] فجعله خارجا من أوَّلِ الكلام على معنى "وَلكنّ"، وقد فعلوا هذا فيما هو من أوَّلِ الكلام فنصبوا"[٤].

وهذا الاستعمال للفظ الخروج ليس كاستعمال الكوفيين له، فهو استعمال للفظ بمعناه اللغوي غالبًا، أما الزجاج فقد كان استعماله له قريبًا من استعمال الكوفيين، فقد وجه به الزجاج نصب قوله تعالى: {مَتَاعًا بالْمَعْرُوفِ}[٥]، حيث يقول:" ويجوز أن يكون نصب (متاعًا بالمعروف)، على قوله: (ومتعوهن متاعًا)، يجوز أن يكون منصوبًا على الخروج من قوله: (على الموسع قدره متاعًا)، أي: مُمَتِّعًا متاعًا"[٦].

---

(١) الكتاب ١١٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٠/٢.

(٣) جزء من قوله تعالى في سورة هود آية ١٠: { إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ}.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٨٠/١.

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٣١٩/١.

أما الكوفيون فقد نسب الزجاج استخدام هذا المصطلح للكسائي في توجيهه لنصب (خيرًا) في قوله تعالى:{ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ} [١] ، وقد كان الفراء رائدهم في استخدام مصطلح الخروج، فقد وجه به نصب (قادرين) في قوله تعالى:{بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ }[٢]، حيث يقول: "وقوله: (قَادِرِينَ) نصبت على الخروج من (نَجْمَعَ)، .....يريد: بلى نقوى قادرين.. وقول النَّاس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل"[٣].

كما قال أيضًا: " وقوله: {مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ}[٤]منصوب خارجًا من القدر؛ لأنه نكرة والقدر معرفة، وإن شئت كان خارجًا من قوله (مَتِّعُوهُنَّ) متاعًا ومتعة"[٥].

وقد كثر استخدام الفراء لمصطلح الخروج تفسيرًا لنصب الحال، والتمييز، كما فسر به نصب المفعول في قوله:" وقوله: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}[٦] نصبت (العلم) لَخروجه مِمَّا لَم نُسمّ فاعله"[٧].

كما عبر به في النصب على القطع، حيث يقول:" والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام"[٨].

---

(١) سورة النساء آية ١٦٧.

(٢) سورة القيامة آية ٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/٣.

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٥٤/١.

(٦) سورة سبأ آية ٦.

(٧) معاني القرآن ٣٥٢/٢.

(٨) معاني القرآن ١٠٥/١.

ومع تحليل نصوص الفراء التي استعمل فيها مصطلح الخروج نستخلص أن استخدامه لا يخرج عن كونه تفسيرًا لظاهرة النصب، إما لاختلاف المعنى، وإما للخروج من عموم أو إبهام، وإما للاهتمام بالمعنى المقصود وإبرازه، أو لبيان العامل في الحال أو صاحبه.

يقول الخثران: " وإنما عبر الفراء بمصطلح (الخروج) لإزالة الإبهام؛ لئلا يظن أنه منصوب على القطع بفعل محذوف، وللتنبيه أيضًا على صاحب الحال، مما يدل على أن مصطلح الخروج شرح للنصب على الحال، وليس مصطلحًا من مصطلحات الحال"(١).

أما في كتب المفسرين، فقد ورد مصطلح الخروج منسوبًا لعلماء الكوفة، يقول القرطبي في تفسيره لنصب (قادرين) في قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}(٢):" قال الفراء: قادرين نصب على الخروج من نجمع، أي: نقدر ونقوى قادرين على أكثر من ذلك"(٣).

كما يقول السمين في نصب (وصية): " إنها منصوبة على الخروج: إمَّا من قولِه: {فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السدس}(٤)، أو من قوله: {فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي الثلث} وهذه عبارةٌ تشبه عبارة الكوفيين"(٥) .

(١) مصطلحات النحو الكوفي ص٥٨.
(٢) القيامة آية٤.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٩٤/١٩.
(٤) النساء آية ١٢.
(٥) الدر المصون ٦١٣/٣.

مصطلح (الصرف) في كتب النحاة والمفسرين:

يكاد علماء النحو يُجمعون على أنَّ النصب على الصرف من مصطلحات الكوفيين(١)، وقد عبر النحاة عن معنى الصرف بأكثر من طريقة، حيث إن مصطلحات (الخروج- الصرف- الخلاف) تكاد تترادف في كتب النحاة، وقد جعل النحاة والمفسرون النصب علامة على خروج اللفظ مما قبله، فهو دليل المخالفة في المعنى أو اللفظ، أو صرف الكلام عن وجهه.

وإذا تتبعنا مصطلح الصرف، وروده بهذا المعنى في كتب النحاة نجد شبه إجماع منهم على نسبة هذا المصطلح للكوفيين، حيث يقول أبو البركات الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: "لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبن" منصوب على الصرف"(٢).

وقد نسبه ابن جني للبغداديين، مُبيِّنًا أنَّ قولهم نصب الفعل المضارع في جواب النفي على الصرف فيه إجمال، فالصرف معناه أن ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، فأمَّا انتصابه بالصرف فخطأ؛ لأنَّ المعاني لا تنصب الأفعال(٣).

وعلى الرغم من نسبة النحاة هذا المذهب لعلماء الكوفة، والبغداديين، فقد نسبه أحد الباحثين للخليل(٤)، مستدلًّا بوروده في كتابيه (العين، والجمل).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٨٢/١، والإنصاف ٤٥٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤١/٤، والدر المصون ٥٥٩/٩.

(٢) الإنصاف ٤٥٢/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١.

(٤) النصب على الصرف عند الخليل والفراء، إعداد: د/ حماد بن محمد الثمالي، كلية اللغة العربية- مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السابع عشر- رجب ١٤٣٧هـ- مايو ٢٠١٦م، ص ٢٣٧.

وقد ورد النصب على الصرف أكثر من مرة في كتاب الجمل، حيث يقول في حديثه عن نصب (قولًا) في قوله تعالى: { سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ}[١]: " نصب قولا على الصّرْف: أَي يَقُولُونَ قولا"[٢].

كما أنه عقد فصلًا في كتابه(الجمل) تحت عنوان: (النصب بالصرف)، ذاكرًا فيه عددًا من المسائل التي فسر فيها نصب بعض المنصوبات بالنصب على الصرف[٣].

وقد ورد مصطلح (الصرف) سببًا لترجيح نصب الفعل المضارع في: (ما أتيتنا فتحدثنا) عند سيبويه في كتابه، حيث يقول: " وإنَّما اختير النصب؛ لأن الوجه ههنا وحد الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدّثتنا، فلّما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا (يفعل) إلى (فعلت) فحملوه على الاسم"[٤].

فالمقصود بالصرف في نص سيبويه هو أن عطف فعل على فعل لا يشاكله في معناه هو السبب في ترجيح النصب، فصرف الكلام ورده عن وجهه الذي كان ينبغي أن يكون عليه سبب في اختيار النصب.

وقد جعل سيبويه النصب علامة على صرف الكلام ورده عن وجهه الشائع فيه، حيث يقول: "وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ؛ لأنَّه موضع يكون الاسم فيه عاقبًا للّفظِ بالفعل"[٥].

فلما كان الشائع في هذا الموضع استخدام الفعل، ثم عدل عنه إلى استخدام الاسم اختير النصب.

---

(١) سورة يس، آية٥٨.
(٢) الجمل ص ٧٠.
(٣) الجمل ص ٦٨.
(٤) الكتاب ٣١/٣.
(٥) الكتاب ٣٤٧/١.

وقد أكد ابن جني هذا المعنى، فهو يرى أن الصرف معناه: أن ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ(١).

وقد ورد مصطلح الصرف في كتب النحاة مقترنًا ب(واو) العطف، كما كان استعمال علماء البصرة له لا يخرج عن كونه معنى يُنصب له اللفظ، وهو ما ذكره الرماني في قوله:"الذي يجوز في الواو من الصرف والعطف إجراؤها إذا كانت بمعنى الإشراك في موجب العامل العطف، وإذا كانت على معنى الجمع في غير موجب العامل الصرف؛ لأنها خرجت إلى هذا الجمع على جهة التفريع الذي يشاكل الأصل، فخرجت إلى الصرف؛ لأنه حمل الكلام على تأويل (أن)..... ولا يجوز النصب فيها على إضمار(أن) إلا في غير الواجب؛ لأنه الفرع الذي خرجت إليه كما خرجت الفاء، فأضمر بعدها(أن)وحمل الكلام على التأويل، والفرق بين الإشراك والجمع أن الإشراك جمع في موجب العامل خاصة، والجمع جمع فيما لا يوجبه العامل المذكور"(٢).

ونسب ابن يعيش هذا المصطلح للكوفيين خاصة مفسرًا له بأنه إن كان المراد به أنه لمَّا لم يُرد عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صُرِف عن الفعلية إلى الاسمية بأن أضمروا (أن)، ونصبوا بها، فهو صحيح. أمَّا إن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل(٣).

وقد ترادفت مصطلحات (الخلاف- الصرف- الخروج) في أغلب كتب النحاة(٤). يقول الرضي: "وقولهم في نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أنَّه نصب على الصرف

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ص٨٩١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤١/٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٣/٢.

بمعنى قولهم: نصب على الخلاف سواء" [١].

وقد فسر العديد من المفسرين نصب بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم على الصرف أو الخلاف، وكما اختلف النحاة في تناولهم لظاهرة الصرف أو الخلاف، وقع الخلاف بين المفسرين في تعاملهم مع هذه الظاهرة، فمنهم من جعل خروج اللفظ مما قبله، أو الانصراف عن التركيب الأصلي للجملة هو العامل للنصب كالطبري – كما سيأتي في بعض نصوصه– ومنهم من يرى أن النصب علامة على المخالفة والخروج، وليس الخروج أو الصرف هو عامل النصب كالزمخشري[٢].

وقد نسب السمين الحلبي للزجاج القول بأن الصرف هو عامل النصب، ومعناه صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى، ولكنه فسره بأنَّه لما لم يحسن العطف على ما قبله عطف على مصدر الفعل الذي قبله، ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار (أن)[٣].

ويظهر اختلاف المفسرين جليًّا في تناولهم لهذه الظاهرة عند تفسيرهم نصب الفعل المضارع في جواب الاستفهام في بعض آيات القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: {قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ وَيَسْفِكُ الدِّمَاء}[٤] ، قرأ الجمهور برفع الفعل (يسفك)، وقرأ ابن هرمز بنصبه[٥]، وقد فسره السمين بأنه نُصب على جواب

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/٤.
(٢) الكشاف ٤٢١/١.
(٣) الدر المصون ٥٥٨/٩.
(٤) البقرة آية ٣٠.
(٥) قرأ الأعرج بالنصب في قوله تعالى:{ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ}، وقرأ الباقون بالرفع كل ذلك. يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ص ٩٧.

الاستفهام بعد الواو التي تقتضي الجمع بإضمار (أن)[١]، بينما فسر ابن عطية القراءة على أن النصب ب(واو) الصرف[٢].

وقد نسب ابن عطية تسمية الواو ب (واو الصرف) للكوفيين، وعرفها بأنَّها هي التي يريد بها عطف فعل على اسم، فيقدر (أن) لتكون مع الفعل بتأويل المصدر فيحسن عطفه على اسم[٣].

أوجه الشبه والخلاف بين المصطلحين:

تداخل المصطلحان في بعض استعمالات النحاة، فقد جمع بينهما ابن يعيش في تعريفه للاستثناء، حيث يقول: " اعلم أنّ الاستثناء استفعالٌ، من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل"[٤].

فقد استخدم ابن يعيش المصطلحين في معناهما اللغوي، وهو يريد بصرف اللفظ رده عن وجهه الشائع فيه، وبالخروج نقيض الدخول.

أما عن استخدامهما في معناهما الاصطلاحي فقد عبر الخليل عن خروج لفظ (قولا) مما قبله بالنصب على الصرف في قوله تعالى: { سَلَـٰمٌ قَولًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ}[٥]، حيث يقول: " نصب (قولًا) على الصرف، أي: يقولون قولًا"[٦]. في حين استخدم

(١) الدر المصون ٢٥٤/١.
(٢) المحرر الوجيز ١١٨/١.
(٣) المحرر الوجيز ٣٨/٥.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢.
(٥) يس آية ٥٨.
(٦) الجمل في النحو ص٧٠.

الفراء وابن الأنباري مصطلح الخروج في تفسير (قولًا) في الآية الكريمة، مما يدل على تداخل المصطلحين في استعمال النحاة[١].

كما جمع الفراء بين المصطلحين في حديثه عن نصب (قادرين) في قول الله تعالى:{ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[٢]، حيث يقول: " وقوله: (قَادِرِينَ) نصبت عَلَى الخروج من (نَجْمَعَ)، .....يريد: بلى نقوى قادرين..وقول النَّاس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت- خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل"[٣].

ويتضح من نص الفراء أن الخروج علة للنصب، وليس النصب على الخروج نوعًا برأسه من المنصوبات، فتقديره المعنى بقوله: نقوى قادرين، يدل على أنه يريد الحال.

كما أنه ميز بين استعمال المصطلحين، فمفهوم الصرف في النص هو رد الكلام عن وجهه الأكثر استعمالًا، فالموضع هنا للفعل، ولكنه عدل عن استخدامه إلى صيغة (فاعل)، وهو يرى أن هذا المعنى غير مقتض للنصب، فالنصب هنا على الخروج لا الصرف. ومنه يتضح الغرض الذي يُستخدم فيه كلا المصطلحين.

ومن أوجه الشبه بين الخروج والصرف أن كليهما يكون بعد تمام الكلام. يقول الزجاج حكاية عن الكسائي:" يقول الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومَنَّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا "[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٨١/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٥٤/٢.

(٢) القيامة آية٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/٣.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢.

كما اشترط الرماني في جواز النصب على الصرف أن يأتي بعد تمام الكلام، فيكون تمام الكلام على قوله مقوِّيًا للنصب على الصرف(١).

وقد جعل الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب مصطلح الخروج نظيرًا لمصطلح الصرف، حيث يقول:" فالصرف معناه: مخالفة الفعل الثاني للأول في الدلالة والإعراب، وهذا يستوجب نصب الثاني قطعًا له عن الأول....ونظيره عند الكوفيين مصطلح (الخروج)، ويعنون به: مخالفة المعطوف لما قبله، إذا كان المعنى لا يستقيم بالعطف بينهما"(٢).

ففي النص مزج لعدة مصطلحات، وهي (الصرف، والخلاف، والقطع، والخروج)، وقد نص على أن تلك المعاني تستوجب النصب.

وقد اختلف النحاة في تفسير اختيار النصب للفظ المخالف لما قبله، واللفظ الخارج من عموم ما قبله، والمفسر له، فمنهم من يرى أنه اختيرت الفتحة لخفتها(٣)، أما الزجاجي فهو يرى أن المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ص١٠١٧.
(٢) ضوابط الفكر النحوي ص١٤١.
(٣) الخصائص ٥٠/١.
(٤) الإيضاح في علل النحو ص٩٣.

المبحث الثاني

مصطلحا (الخروج، والصرف) عند الإمام الطبري.

وُصف الإمام الطبري بأنه كان كوفي النزعة، لكننا لو دققنا النظر في كتابه جامع البيان سنجده يعرض دائما الآراء، ثم ينتقى منها ما يناسب المعنى دون تكلف، وهذا لا يمنع أنه قد وافق الكوفيين في العديد من الآراء، مع التعليل لاختياره، كما استخدم مصطلحاتهم، لكنه كان محايدًا يختار ما يراه مقبولًا عنده(١).

ومن المصطلحات التي استخدمها الطبري مما نُسب للكوفيين مصطلح (الخروج)، وقد استخدمه في وجوه نصب مختلفة، تارة في تفسير نصب الحال، وأخرى في نصب المصدر.

وهو في أغلب نصوصه لم يصرح بنوع المنصوب، فهو يذكر مصطلح الخروج، ويذكر التقدير الذي يوضح معنى خروج اللفظ مما قبله، وقد يؤدي عدم تصريحه بنوع المنصوب إلى وقوع اللبس في بعض النصوص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر قوله في تفسير نصب (حسدًا) في قوله تعالى:{ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا}(٢):" فالحسد إذن منصوب على غير النعت للكفارِ، ولكن على وجه المصدرِ الذي يأتى خارجًا من معنى الكلامِ الذي يخالف لفظه لفظ المصدرِ، كقولِ القائلِ لغيره: تمنَّيْتُ لك ما تمنَّيْتُ من السوء حسَدًا منى لك. فيكون الحسد مصدرًا من معنى قولِه: تمنَّيْتُ لك ما تمنَّيْتُ من السوء؛ لأنَّ في قولِه: (تمنَّيْتُ لك ذلك) معنى: حَسَدْتُك على ذلك. فعلى هذا نصب الحسد؛ لأنَّ في قولِه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ

(١) يُنظر جامع البيان٤/٦٣٨، ٩/١٩٠، ١٠/٥٢٦، ١٤/٥٤٥، ١١/٦١، ١١/٤٥٠، ١٩/٤٧٩

(٢) البقرة آية ١٠٩.

مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ...) معنى: حسدكم أهل الكتاب على ما أعْطاكم اللهُ من التوفيق..... فكان قوله: ﴿حَسَدًا﴾ مصدرًا من ذلك المعنى"(١).

فقد نص الطبري على خروج لفظ (حسدًا) مما قبله، وهو مصدر منصوب، ونصب(حسدًا) يحتمل نوعين من المنصوبات:

الأول: أن يكون مصدرًا نصب على المفعول له، والعامل فيه (ودَّ)، والتقدير: الحامل على ودادتهم ردَّكم كفارًا حسدهم لكم.

الثاني: أنه منصوب على المصدرية بفعل مقدر من لفظه، أي يحسدونكم حسدًا(٢).

ونص الإمام الطبري صريح في أن (حسدًا) مصدرٌ منصوبٌ على المفعولية المطلقة، ولكنه يحتمل أن يكون العامل فيه ما قبله على تضمين الفعل (ود) معنى المصدر، فيكون منصوبًا على الخروج من معنى الفعل، مع مخالفته لفظه، وهذا يُفهم من قوله: (تمنَّيْتُ لك ذلك. معنى: حَسَدْتُك على ذلك)، أو أن ما قبله دل على الفعل العامل في (حسدًا)، فيكون معمولًا لفعل محذوف دل عليه ما قبله، ويكون التقدير: يحسدونكم حسدًا، ويؤيده قول القرطبي: " و(حسدًا) مفعول له، أي: ود ذلك للحسد، أو مصدر دلَّ ما قبله على الفعل"(٣).

وأرى أن الاحتمال الثاني أنسب للمعنى المراد–والله تعالى أعلى وأعلم– وهو أن أهل الكتاب يودون أن يردوكم عن دينكم كفارًا بما آمنتم به، وذلك ليس اتباعًا للحق وإنما هو حسد من قبل شهوتهم، نابع من أصل نفوسهم(٤).

---

(١) جامع البيان ٢/٤٢٠، ٤٢١.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٦٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/٧٠.

(٤) مدارك التنزيل ١/١٢٠.

وهكذا كانت أغلب نصوص الطبري المتضمنة لمصطلح الخروج غير مصرح فيها بمراده من الخروج، وكان يكتفي بذكر التقدير لإيضاح المعنى، ويظهر هذا جليًّا في قوله في تفسير قوله تعالى: { سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ}[(١)]:" فيكون معنى الكلامِ: ولهم فيها ما يَدَّعون مسلم لهم خالص. وإذا وُجِّه معنى الكلام إلى ذلك، كان (القول) حينَئذٍ منصوبًا توكيدًا خارجًا من السلام، كأنه قيل: ولهم فيها ما يدَّعون مسلَّمٌ خالصٌ حقًّا، كأنه قيل: قاله قولًا"[(٢)].

ولكن هذا لا يمنع أنه كان في بعض نصوصه يوضح نوع المنصوب المراد بالخروج مما قبله، ومنه قوله في تفسير قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً }[(٣)]:" القول في ذلك عندي أن(الكلالة)منصوب على الخروج من قوله:(يورث)، وخبر(كان)(يورث) و(الكلالة) وإن كانت منصوبة بالخروج من(يورث)، فليست منصوبة على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وإن كان رجل يورَث متكلِّله النسب كلالةً "[(٤)].

وقد استعمل الإمام الطبري النصب على الخروج تفسيرًا لنصب الحال والمصدر النائب عن فعله، والتمييز، والقطع، والمنصوب على نزع الخافض.

---

(١) سورة يس آية ٥٨.

(٢) جامع البيان ٤٦٧/١٩.

(٣) النساء:١٢.

(٤) جامع البيان ٤٨٠/٦.

الفصل الثاني

مواضع النصب على (الخروج، والصرف)

في كتاب (جامع البيان)

المبحث الأول: مواضع النصب على الخروج.

المبحث الثاني: مواضع النصب على الصرف.

المبحث الأول

مواضع النصب على الخروج

أولًا: النصب على المفعولية المطلقة:

١-قال الله تعالى: { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا}(١).

يقول الطبري: " وقد اختلف أهل العربية في معنى الناصب قوله: (كتابًا مؤجلا)، فقال بعض نحويي البصرة: هو توكيد، ونصبه على: كتب الله كتابًا مؤجلًا، قال: وكذلك كل شيء في القرآن من قوله: (حَقًّا) إنما هو: أحقُّ ذلك حقًّا..... فهكذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا، فإنه كثيرٌ. وقال بعض نحويي الكوفة..... فأخرج قوله: (كتابًا مؤجلا) نصبًا من المعنى الذي في الكلام، إذ كان قوله: { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا}[٢]قد أدَّى عن معنى: (كتب)، قال: وكذلك سائر ما في القرآن من نظائر ذلك، فهو على هذا النحو....

والصواب من القول في ذلك عندي، أن كل ذلك منصوب على المصدر من معنى الكلام الذي قبله؛ لأن في كل ما قبل المصادر التي هي مخالفة ألفاظُها ألفاظَ ما قبلها من الكلام معانِيَ ألفاظ المصادر، وإن خالفها في اللفظ، فنصبها من معاني ما قبلها دون ألفاظه"[٣].

النص الذي ذكره الإمام الطبري، ونسبه لبعض البصريين هو للأخفش في كتابه (معاني القرآن)[٤]. ولا أرى اختلافًا بين ما ذكره الطبري من آراء في إعراب لفظ

---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٥.

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٥.

(٣) جامع البيان ١٠٧/٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٣٤/١.

(كتابًا)، فما نقله عن الأخفش هو أن(كتابًا)توكيد لما قبله، والتقدير الذي ذكره يدل على أن مراده أنَّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، والعامل فيه فعل مضمر، تقديره: كتب.

يقول أبو علي الفارسي: " دل قوله: { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا}[١]على: كتب الله موته ومدة حياته، فانتصب بـ"كتب" الذي دل عليه الفعل المظهر"[٢].

وكذلك ما نقله عن نحاة الكوفة من أنه منصوب على الخروج من المعنى الذي في الكلام، يُفهم منه أنه منصوب على المصدرية، وهذا ما استصوبه من الآراء واختاره، ولعل الفارق بين المذهبين هو أن العامل على المذهب الأول فعل محذوف دل عليه ما قبله، وعلى المذهب الكوفي -الذي رجحه الإمام الطبري – العامل في المصدر معنى الكلام قبله لتضمنه معنى فعل المصدر دون حروفه، وهذا مبني على الاتجاه الكوفي الذي يؤمن بأن المعاني تنصب[٣].

وقد ذكر الطبري غير مرة في كتابه-كما سيتضح فيما بعد- أن المصدر المنصوب بفعل ترك ذكره منصوب على الخروج من معنى الكلام الذي قبله، والمصدر هنا موصوف، فهو مبين لنوع الفعل، خارجٌ من عموم ما قبله، فقد وصفه بأن له أجلًا لا يتقدم ولا يتأخر. وللعلماء في إعراب (كتابًا) ثلاثة أقوال:

الأول: ما ذكره الطبري من أنَّه مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق لتأكيد مضمون

---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٥.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٣٠٣.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة ص٢٩٢، وما بعدها.

ما قبله كما ذكره السمين[١]، وهو رأي العديد من النحاة والمفسرين[٢].

الثاني: أنه منصوب على التمييز وهو قول ابن عطية[٣]، ورده السمين بأن التمييز منقول وغير منقول، وليس هذا شيئًا منها، كما أنه يرى أنه ليست هناك ذات مبهمة تحتاج إلى تفسير[٤].

الثالث: أنه منصوب على الإغراء، والتقدير: الزموا كتابًا مؤجلاً وآمِنوا بالقدر، ورده أبو حيان بأنَّ المعنى ليس على ذلك[٥].

وأرى أن نصب (كتابًا) على المصدرية بفعل مضمر دل عليه ما قبله أولى بالقبول؛ لأن جعل الفعل المحذوف المدلول عليه عاملًا النصب في اللفظ أولى من جعل المعنى، كما أن عمل الفعل المحذوف المدلول عليه كثير في العربية، بخلاف عمل المعنى.

٢- قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً}[٦].

يقول الطبري: " واختلف أهل العربية في الناصب للكلالة، فقال بعض البصريين: إن شئت نصبت (كلالة) على خبر (كان)، وجعلت (يُورث)من صفة الرجل، وإن شئت جعلت (كان) تستغني عن الخبر، نحو: (وقع)، وجعلت نصب (كلالة) على الحال، أي: يورث كلالة. كما يُقال: يُضرب قائمًا، وقال بعضهم: قوله: (كلالة) خبر(كان)، لا

---

(١) الدر المصون ٤١٩/٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٣٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٧٤/١، وجامع البيان ١٠٧/٦، والكشاف ٤٢٤/١، والبحر المحيط ٣٣٦/٣، والدر المصون ٤١٩/٣.

(٣) المحرر الوجيز ٥١٨/١.

(٤) الدر المصون ٤١٩/٣.

(٥) البحر المحيط٣٦٦/٣، والدر المصون ٤١٩/٣.

(٦) النساء آية ١٢.

يكون الموروث كلالة، وإنما الوارث الكلالة، قال أبو جعفر[١]: والصواب من القول عندي: أن الكلالة منصوب على الخروج من قوله(يورث) فليست منصوبة على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وإن كان رجل يُورث مُتكلّله النسب كلالة، ثم تَرَك ذكر (متكلّله) اكتفاءً بدَلالة قوله: ﴿يُورَثُ﴾ عليه"[٢].

جاء النصب على الخروج في نص الطبري في غير الحال، فقد صرح بأنَّه منصوب على المصدرية، وقد تضمن النص دلالة صريحة على أمرين:

١-أن النصب على الخروج في تفسير الإمام الطبري لا يقتصر على الحال، وذلك على خلاف ما ذكره محققو كتاب جامع البيان[٣].

٢-أن الخروج ليس عاملًا النصب، وليس نوعًا من أنواع المنصوبات، وإنما هو علة موجهة لنصب اللفظ.

ولعله يقصد بنصب لفظ(كلالة) هنا على الخروج هو أن الجملة السابقة له وهي: (وإن كان رجل يورث) محتملة له ولغيره، فلما قال: (كلالة) نصبها على الخروج من عموم الجملة قبله، وتأثرت الجملة بالمصدر، فصارت به نصًا في المعنى المراد، ورفع توهم إرادة غيره[٤]. وقد ورد في نصب (كلالة) ثلاثة أوجه:

---

(١) المقصود به: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري المؤلف.

(٢) جامع البيان ٤٧٩/٦.

(٣) يُنظر رأي د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي في حاشية رقم (٥) ٥٩٧/٥، ورقم (٧) ٢١/١٥، ورقم(٤) ٢٣٦/٦.

ويُنظر رأي أ/محمود محمد شاكر في حاشية رقم (٣) ٦/٧، ٢٥/٥٠، ٣٩٥/٧.

(٤) البحر المحيط ٥٤٥/٣.

اختلف العلماء في تفسير(الكلالة)، فقيل إنها خلو الميت عن الولد والوالد، وقيل: هي خلو الميت من الولد فقط، وقيل: الكلالة الورثة. المحرر الوجيز ١٩/٢.

الأول: أن تكون خبرًا ل(كان)، وذلك بحذف مضاف، والتقدير: ذا كلالة، و(يورث) صفة للرجل.

الثاني: أن تكون (كان) تامة بمعنى وقع، ونصب (كلالة) على الحال من الضمير في (يورث)[١]. فيكون المراد بالكلالة الميت والأحياء كلهم.

الثالث: أن يكون نصبها على النعت لمصدر محذوف تقديره: وراثة كلالة، ويصح على هذا التقدير أن تكون (كان) ناقصة وخبرها (يورث)[٢].

وقد اختلف العلماء في تفسير لفظ(الكلالة)، واختلفت أعاريبهم تبعًا لاختلافهم في تفسيره، فعلى تفسيره بالميت أو الوارث فانتصاب الكلالة على الحال من الضمير المستكن في (يورث)، وعلى تقديره بالقرابة فانتصابه على أنه مفعول لأجله، أي: يورث لأجل الكلالة[٣].

ونص الطبري يفسر مدلول النصب على الخروج لديه، فما هو إلا معنى يفسر به نصب الكلمة سواء أكانت حالًا، أم تمييزًا، أم مصدرًا.

٣-قال تعالى: {**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ** } [٤].

وقال أيضًا: { مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ}[٥].

---

(١) جامع البيان ٤٧٩/٦، المحرر الوجيز ١٩/٢.

(٢) المحرر الوجيز ١٩/٢.

(٣) المحرر الوجيز ١٩/٢.

(٤) البقرة آية ٢٤٠.

(٥) النساء آية ١٢.

نص الإمام الطبري على أنَّ (وصية) في الآيتين منصوبة على المصدرية، و(غير) في الآية الثانية منصوبة على الخروج مما قبلها.

يقول الطبري في آية سورة البقرة:" ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ بنصبِ (الوصية)، بمعنى: فَلْيُوصوا وصية لأزواجِهم، أو عليهم وصية لأزواجِهم.....فإن قال قائل: فهل يجوز نصب الوصية على الحالِ، بمعنى: مُوصِين لهنَّ وصيةً؟ قيل: لا؛ لأن ذلك إنما كان يكون جائزًا لو تقدَّم الوصية من الكلام ما يصلح أن تكون الوصية خارجة منه، فأمَّا ولم يَتَقَدَّمه ما يَحسن أن تكون منصوبة بخروجِها منه، فغير جائز نصبها بذلك المعنى"(١).

ف(وصية) في الآية إما منصوبة على المصدرية، أو على المفعولية، وقد علل الطبري لعدم جواز نصب (وصية) على الحال بأنه لم يتقدمها ما يصلح أن تكون الوصية خارجة منه، فغير جائز نصبها بذلك المعنى(٢).

ويقول في الآية الثانية: " ونُصبت ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ على الخروج من قوله: ﴿يُوصَى بِهَا﴾، وأما قوله: ﴿وَصِيَّةٌ﴾. فإن نصبه من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾. وسائرِ ما أَوْصى به في الاثنين، ثم قال: ﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ مصدرًا من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ﴾. وقد قال بعضُ أهل العربية: ذلك منصوبٌ من قوله: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ – ﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾. وقال: هو مثلُ قولك: لك درهمان نفقةً إلى أهلك، والذي قلناه بالصواب أولى؛ لأن الله جلَّ ثناؤُه افتَتح ذكر قسمة المواريث في هاتين الآيتين بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾. ثم ختَم ذلك بقوله: ﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾. أخْبَر أن جميعَ ذلك وصيةٌ منه به عبادَه. فنصبُ قوله: ﴿وَصِيَّةً﴾ على

(١) جامع البيان ٣٩٧/٤، ٤٠٠.

(٢) جامع البيان ٤٠٠/٤.

المصدر من قولِه: ﴿يُوصِيكُمُ﴾ أولى من نصبه على التفسيرِ مِن قولِه: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾؛ لما ذكرنا"[١].

نص الطبري على أن تضمن معنى الخروج شرط في نصب الكلمة على الحال، لذلك أعرب (غير) في الآية حالًا من الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿يُوصَى بِهَا﴾، ولم يجز ذلك في (وصية)؛ لأنها لم يتقدمها ما يصلح أن تكون خارجة منه. وحديثه عن الخروج يدل على أنه معنى ينصب له اللفظ، فهو يفسرالنصب، وليس عاملًا له.

والإمام الطبري يرى أن نصب (وصية) على المفعولية لفعل محذوف من لفظها، فيكون المعنى: فَلْيُوصوا وصيةً لأزواجِهم[٢].

ولم يعبر الطبري في نصب وصية بلفظ الخروج، وقد نص في المواضع السابقة على أن المصدر المنصوب بفعل مضمر ينصب على الخروج مما قبله، كما فعل في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً}[٣]، فقد ذكر أن نصب (كلالة) على المصدر من معنى الكلام؛ فيكون منصوبًا على الخروج من(يورث)، والتقدير: وإن كان رجل يُورث مُتكلّله النسب كلالة.

وهذا يدل على أنَّ النصب على الخروج–فيما أرى– يختص بما كان قبله كلام تام مبهم، ثم يُنصب اللفظ على الخروج من هذا الإبهام، والتفسير له، أو على الخروج من عموم الأحوال التي يحتملها الكلام، ويكون هذا اللفظ له وجه تعلق بما قبله. ف(كلالة) على قول الطبري منصوب نصب المصدر المبين لنوع ما قبله، فهو

---

(١) جامع البيان ٤٨٧/٦، ٤٨٨.

(٢) جامع البيان ٣٩٧/٤.

(٣) النساء آية ١٢.

منصوب على الخروج من عموم ما قبله، وكذلك (غير) في قوله (غير مضار) حال منصوبة على الخروج من عموم الأحوال التي يحتملها الفعل (يوصى)، وذلك على خلاف ما نص عليه في نصب (وصية) فهو يرى أنها مصدر مؤكد لعامله، لذلك لم يعبر الطبري بلفظ الخروج في نصب وصية؛ لأنه لم يتقدمها ما يصلح أن تنصب على الخروج منه.

٤-قال تعالى:" إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا "[١].

يقول الطبري: " فأخرج (وعد الله) مصدرًا من قوله: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)؛ لأنَّ فيه معنى الوعد، ومعناه: يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وعدًا حقًا، فلذلك نصب (وعد الله حقًا)"[٢].

ورد في إعراب (وعد)، و(حقًّا) رأيان:

الأول: هما مصدران مؤكدان، الأول لنفسه، أي: وعده وعدًا، والثاني لغيره، أي: وحق ذلك حقًّا[٣].

يقول الفراء: " وقوله: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا)[٤]، رفعت المرجع ب(إليه)، ونصبت قوله: (وعد الله حقًّا) بخروجه منهما"[٥].

وأرى أن مقصده هو والإمام الطبري من خروج (وعد) مما قبله أنَّه نصب على المصدر المؤكد لما قبله، فيكون مفعولًا مطلقًا عامله محذوف، والتقدير: وعد الله ذلك

---

(١) يونس آية ٤.

(٢) جامع البيان ١١٥/١٢.

(٣) تفسير ابن كمال باشا١٨٠/٣.

(٤) يونس آية ٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٥٧/١.

وعدًا؛ فقد نصب (وعد الله)؛ لأن ما قبله وهو: (إليه مَرْجِعُكُمْ) وعد من الله، فكان تأكيدًا لذلك. ويكون قوله: (حقًا) مصدرًا آخر مؤكدًا لمعنى هذا الوعد، وناصبه مضمر، أي: أحق ذلك حقًّا[١].

الثاني: أن يكون (وعد) منصوبًا بقوله (سندخلهم)؛ لأنَّه بمعنى: نعدهم إدخالهم، و(حقًّا) حال من المصدر[٢].

٥-قال تعالى: { سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ}[٣].

نص الإمام الطبري في تفسيره للآية على أن (قولًا) منصوب على الخروج مما قبله، حيث يقول: "والذى هو أولى بالصوابِ -على ما جاء به الخبر عن محمد بن كعب القُرَظِيِّ أن يكون: ﴿سَلَامٌ﴾ خبرًا لقولِه: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾، فيكون معنى ذلك: ولهم فيها ما يدَّعون، وذلك هو سلامٌ من الله عليهم، بمعنى: تسليمٌ من الله، ويكون ﴿سَلَامٌ﴾ ترجمةً عما يدَّعون، ويكون القول خارجًا من قولِه: ﴿سَلَامٌ﴾"[٤].

ذكر النحاة والمفسرون في نصب (قولًا) وجهين:

الأول: أن يكون منصوبًا بفعل مضمر محذوف، فيكون مفعولًا به، والتقدير: أعني قولًا.

الثاني: أن يكون منصوبًا على المصدر من القول المقدر مع (سلام)، فيكون مفعولًا مطلقًا[٥].

---

(١) الدر المصون ١٤٨/٦.
(٢) تفسير ابن كمال باشا ١٨٠/٣.
(٣) يس آية ٥٨.
(٤) جامع البيان ٤٦٧/١٩.
(٥) أمالي ابن الحاجب ١٣٣/١.

وقد يكون الفعل المضمر الناصب ل(قولًا) خبرًا عن قوله (سلام)، وهو اسم معنى، وقد اختلف النحاة في نصب المصدر إذا كان العامل فيه خبرًا عن اسم معنى، فقيل: يجب رفع المصدر، وقيل: يجوز نصبه مع استقامة المعنى، واستدلوا بنصب (قولًا) في الآية الكريمة(١).

أو أن يكون (قولًا) منصوبًا بفعل مقدر على الاستئناف، والتقدير: يقال لهم قولًا، وعليه فيكون (قولًا) مفعولًا مطلقًا منصوبًا، فيكون مصدرًا مؤكدًا لما قبله(٢).

وخروج(قولًا) مما قبله يحتمل أكثر من وجه، فقد يراد به أن (قولًا) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، فيكون على هذا التقدير خارجًا من السلام، والتقدير: قال قولًا. أو منصوب على التمييز فيكون خارجًا من قوله: ولهم ما يدعون قولًا؛ لأن السلام قد يكون قولًا، وقد يكون فعلًا. وقد يكون خارجًا من قوله (ولهم ما يدعون) على المفعولية المطلقة أيضًا، أي: عدة من الله، فيكون التقدير: قال الله ذلك قولًا، ووعدهم أن لهم ما يدعون سلام وعدًا(٣).

فالخروج هنا يدل على أن الكلام جاء تامًّا مبهمًا قبله، و(قولًا) منصوب على التمييز، أو مصدر مؤكد لما قبله. يقول الفراء: " ونصب القول إن شئت على أن يخرج من السلام، كأنك قلت: قاله قولًا، وإن شئت جعلته نصبًا من قوله: (لهم ما يدعون قولًا) كقولك: عدة من الله"(٤)

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١٩١/٢.
(٢) جامع البيان ٤٦٦/١٩.
(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٤٩/١٦.
(٤) معاني القرآن للفراء ٣٨١/٢.

وقد عبر الخليل عن خروج لفظ (قولا) مما قبله بالنصب على الصرف، حيث يقول: " نصب (قولًا) على الصرف، أي: يقولون قولًا"[١]. وهذا يظهر التداخل بين المصطلحين في استعمال النحاة. وقد ذكر الطبري في رفع (سلام) وجهين[٢]:

الأول: أن يكون خبرًا ل (ما يدعون)، فيكون المعنى: ولهم ما يدعون مسلم لهم خاص.

الثاني: أن يكون سلام مرفوعًا على المدح، أي: هو سلام لهم قولًا من الله.

والرأي الذي اختاره الطبري مركب من الأعاريب السابقة، فهو يرى أن (سلام) خبر لقوله: (ما يدعون)، ولكنه ذكر أن التقدير: ولهم فيها ما يدعون وذلك هو سلام من الله عليهم بمعنى تسليم من الله[٣]. وعلى هذا التقدير لا يكون (سلام) خبرًا عن (ما يدعون)، بل خبرًا لمبتدأ محذوف، وتكون الجملة بدلًا من (ما يدعون)؛ لأن التقدير على جعل سلام خبرًا هو: ولهم فيها ما يدعون مسلم لهم خالص.

ودليل صحة هذا التفسير لنص الطبري أنه ذكر أن (سلام) ترجمة، وبيانًا عن قوله: (ما يدعون)[٤]، ويكون القول خارجًا من السلام، و(ترجمة) مصطلح كوفي يطلقونه على (البدل)[٥]، يقول القرطبي: "ويجوز أن يكون (سلام) بدلًا من قوله (ولهم ما يدعون)، وخبر (ما يدعون) (لهم)" [٦].

---

(١) الجمل في النحو ص٧٠.

(٢) جامع البيان ٤٦٧/١٩.

(٣) جامع البيان ٤٦٧/١٩.

(٤) جامع البيان ٤٦٩/١٩.

(٥) (الترجمة) مصطلح كوفي يقابله البدل عند البصريين، يقول أبو حيان: "ويسمى الكوفيون هذا بالترجمة والتبيين، والتكرير، والبصريون يسمونه البدل"ارتشاف الضرب١٩٦٢/٤، ويُنظر أيضًا: مصطلحات النحو الكوفي ص٢٧.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤٦/١٥.

وقد ترتب على الاختلاف في التقدير والتأويل، وقوع اختلاف في جواز الوقف على قوله تعالى: {وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ}[١]. فقد ذكر ابن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) أنه لا يحسن الوقف على: (ولهم مايدعون)، على تقدير أن (قولًا) خارج منه، ويحسن الوقف على تقدير رفع (سلام) على معنى: ذلك لهم سلام، والقول خارج من السلام [٢]، كما يقول: " وقال السجستاني: الوقف على قوله (سلام) تام. وهذا خطأ؛ لأن «القول» خارج مما قبله"[٣].

فعلى نصب (قولًا) على المصدر بفعل مقدر، يجوز الوقف على (سلام)، ولا يجوز الوقف على تقدير (قولا) منصوبًا بما قبله، أي: ولهم ما يدعون قولًا من رب رحيم عدة من الله.

وأرى ان لفظ الخروج في نص الطبري هنا يُراد به النصب على المصدر بفعل مقدر على المفعولية المطلقة، لما فيه من معنى التوكيد لما قبله. وقد ذكر ابن عاشور نكتة رفع (سلام)، ونصب (قولًا) في الآية؛ فلفظ(سلام) مرفوع في كل القراءات، ورفعه للدلالة على الدوام والتحقق، وهو يرى أن أصله النصب على المفعولية المطلقة نيابة عن الفعل، فلما أريدت الدلالة على الدوام جيء به مرفوعًا، ثم نصب (قولًا)، وجيء به نيابة عن الفعل لاستعداده لقبول التنوين الدال على التعظيم، ولم يؤت به مرفوعًا لما يشعر به النصب من كون المصدر جاء بدلًا عن الفعل[٤].

---

(١) بس آية٥٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٤/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٤/٢.

(٤) التحرير والتنوير ٤٤/٢٣.

ثانياً: النصب على الحال:

١- قال تعالى: { إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلعَـٰلَمِينَ}(١).

يقول الإمام الطبري:" فأما نصب قوله: (مُبَارَكًا)، فإنَّه على الخروج من قوله : (وُضِعَ)؛ لأنَّ في (وُضِعَ) ذكرًا من (البيت) وهو به مشغول، وهو معرفة، و(مُبَارَكًا) نكرة لا يصلح أن يتبعه في الإعراب، أمَّا على قول من قال: هو أول بيت وضع للناس....فإنَّه نصب على الحال من قوله: (لَلَّذِي بِبَكَّةَ)؛ لأنَّ معنى الكلام على قولهم: إن أول بيت وضع للناس البيت الذي ببكة مباركًا، ف(البيت) عندهم من صفته(الذي ببكة)، و(الذي) بصلته معرفة، و(المبارك) نكرة، فنصب على القطع منه في قول بعضهم، وعلى الحال في قول بعضهم" (٢).

يتضح من نص الإمام الطبري أن تعبيره بنصب (مباركًا) على الخروج ما هو إلا توضيح لعلة نصبه، وهو هنا يريد نصبه على الحال، ودليله ما ذكر بعدُ من قوله: (لأن في وضع ذكرًا من البيت)، فهو هنا يوضح أن صاحب الحال هو الضمير الواقع نائبًا عن فاعل (وضع)، وقد علل أيضًا بأنه لم يعرب صفة لأنَّه نكرة، والموصوف معرفة، فلم يبق إلا النصب على الحالية.

كما أن قوله: (مشغول) مشعر بأن (مباركًا) إنما نُصب لانشغال الفعل بفاعله، واكتفائه به، فنصب الحال نصب الفضلات كالمفاعيل، وعليه فالنصب على الخروج يكون بعد تمام الكلام، واكتفاء المسند بالمسند إليه.

ويدل على صحة هذا المعنى قول الأخفش: " ثم قال (مباركًا) لأنَّه قد استغنى عن الخبر، وصار (مباركًا) نصبًا على الحال....والحال في القرآن كثير، ولا يكون إلا في

---

(١) آل عمران آية ٢٦.

(٢) جامع البيان ٥٩٧/٥.

موضع استغناء "[١].

وقد جمع الطبري في هذا النص بين (النصب على الخروج) و (الحال)، فقوله: (أمَّا على قول من قال: هو أول بيت وضع للناس....فإنَّه نصب على الحال) يوهم أنَّه أراد بالنصب على الخروج هنا غير الحال، إلا أنَّه وضح فيما بعد أنَّ تعبيره بلفظ الخروج إنما هو توضيح لعلة نصب الحال، وهو أن الفعل قبله قد جاء مبهمًا مشتملًا على صور وحالات متعددة، وقد شُغل بفاعله، فجاء بعده لفظ (مباركًا) منصوبًا على الخروج من إبهام ما قبله، فهو خروج من متعدد.

أما نص الطبري فهو يريد به أن صاحب الحال على التأويل الأول هو الضمير المستتر في(وضع)، أي: إن أول بيت مباركًا، على معنى: في هذه الحال للذي ببكة، وعلى التأويل الثاني الاسم الموصول. وقد يكون النصب على القطع بفعل محذوف.

وقد اعترض أبو حيان على تقدير جعل صاحب الحال هو ضمير (وضع)؛ لأن فيه فصلًا بين العامل في الحال وبين الحال بأجنبي، وهو الخبر؛ لأنَّه معمول ل(أنَّ) خبرٌ لها، وجوز أن يكون العامل في الحال العامل في (ببكة)، أي: استقرّ ببكة في حال بركته[٢]،كما أجاز أن يكون الحال من نائب الفاعل لفعل مقدر، لا للفعل المذكور.

وقد خص الدكتور/عبد الله بن عبد المحسن التركي (محقق جامع البيان) النصب على الخروج عند الطبري بالحال، وقد ظهر ذلك في تعليقه على تفسير الإمام الطبري لقوله تعالى: { إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلعَـٰلَمِينَ}[٣]، حيث

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٢٧/١.
(٢) البحر المحيط ٢٦٩/٣.
(٣) آل عمران آية ٢٦.

ذكر الطبري أن نصب (مباركًا) على الخروج من الضمير المستتر في (وضع)، وعلق الدكتور في الحاشية بأن الخروج هو النصب على الحال، وأحال إلى كتاب مصطلحات النحو الكوفي(١).

أما الأستاذ محمود شاكر فلم يجزم بكون المقصود بالخروج هو الحال، حيث يقول: " الخروج هنا، كأنه الحال"(٢). وقد أثبت البحث أن النصب على الخروج عند الإمام الطبري لم يقتصر على الحال، بل تعداه إلى التمييز، والمصدر المنصوب نائبًا عن فعله.

ويمكن القول: إن النصب على الخروج يمكن أن يُطلق على كل لفظ منصوب، جاء قبله كلامٌ تامٌّ مبهم، وكان هذا اللفظ متعلقًا بهذا الكلام، مبينًا لإبهامه، خارجًا من عمومه.

٢-قوله تعالى: { فَرِحِينَ بِمَا ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ}(٣).

يقول الطبري: " وفى نصبِ قولِه: ﴿فَرِحِينَ﴾ وجهان: أحدُهما: أن يكونَ منصوبًا على الخروج من قولِه: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾. والآخر من قولِه: ﴿يُرْزَقُونَ﴾، ولو كان رفعًا بالردِّ على قوله: (بل أحياءٌ فرِحون) كان جائزًا"(٤).

ورد في إعراب (فرحين) وجهان:

الأول: النصب على الحالية، وهو المقصود- غالبًا -من نص الطبري، وعلى قوله فالعامل فيه متعلق الظرف، وصاحب الحال الضمير المستكن في متعلقه، أو العامل

---

(١) جامع البيان ٥٩٧/٥، وحاشية رقم (٥). طبعة دار هجر للطباعة والنشر.
(٢) جامع البيان تحقيق: أ/محمود شاكر٢٥/٦، طبعة دار التربية والتراث.
(٣) آل عمران آية ١٧٠.
(٤) جامع البيان ٢٣٦/٦.

فيه (يُرزقون)، وصاحب الحال ضمير الفاعل.

الثاني: أن يكون منصوبًا على القطع بفعل مضمر، فيكون منصوبًا على المدح(١).

وأرى أن النصب على القطع أبلغ في أداء المعنى لما فيه من استئناف وتجديد للوصف، وتمييز للمعنى المستأنف، وإبانة له.

٣-قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ}(٢).

يقول الطبري:" واختلف أهل العربية في المعنى الذي من أجله نصب قوله: ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾، فقال بعض نحويِّ الكوفة: نُصب ﴿خَيْرًا﴾ على الخروج مما قبله من الكلام؛ لأنّ ما قبلَه من الكلام قد تمَّ، وذلك قوله: ﴿فَآمِنُوا﴾. وقال: قد سمعت العرب تفعل ذلك في كلِّ خبر كان تامًّا، ثم اتصل به كلام بعد تمامه، على نحو اتصال "خير" بما قبله، فتقول: لتقومَنَّ خيرًا لك. ولو فعلت ذلك خيرًا لك. واتقِ اللهَ خيرًا لك. قال: فأما إذا كان الكلام ناقصًا، فلا يكون إلا بالرفع، كقولك: إن تتقِ اللهَ خيرٌ لك. وإن تصبر خيرٌ لك، وقال آخر منهم: جاء النصب في (خير)؛ لأن أصل الكلام: فآمنوا هو خيرٌ لكم. فلما سقط (هو) الذي هو مصدر، اتصل الكلام بما قبلَه، والذي قبلَه معرفة، وخير نكرة، فانتصب لاتصاله بالمعرفة....وقال بعض نحويِّ البصرة: نُصب ﴿خَيْرًا﴾؛ لأنه حين قال لهم: ﴿فَآمِنُوا) أمرهم بما هو خير لهم، فكأنه قال: اعمَلوا خيرًا لكم. وكذلك: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾. قال: وهذا إنما يكون في الأمر والنهى خاصَّةً....؛ لأن الأمر والنهى يُضمر فيهما، فكأنك أَخرجته من شيءٍ إلى شيء""(٣).

---

(١) الدر المصون ٣/٤٨٤.

(٢) النساء آية ١٧٠.

(٣) جامع البيان ٧/٦٩٨، ٦٩٩.

أسهب الطبري في إيراد آراء العلماء في إعراب لفظ (خيرًا)، فهم قد اتفقوا على أنه منصوب، ولكنهم اختلفوا في وجه نصبه، وقد ورد لفظ (الخروج) في نص الطبري منسوبًا للكوفيين، دون إفصاح عن ماهية هذا النصب، هل يقصد به النصب على الحالية، أو أنَّه نعت لمصدر محذوف، فيكون منصوبًا على المفعولية المطلقة.

وقد اختلف النحاة والمفسرون في إعراب (خيرًا)، ولهم فيها آراء متعددة ذكرها الطبري في تفسيره للآية، وهي على النحو التالي:

الأول: نصب (خيرًا) على الخروج مما قبله من الكلام، وقد نسب الطبري هذا القول لبعض نحويي الكوفة، وفسر الخروج بأن الكلام قد تم قبله، حيث استوفى الفعل فاعله[١]، وقد نسب الزجاج هذا القول للكسائي[٢].

الثاني: أن يكون (خيرًا) قد انتصب لأنَّه متصل بالأمر، وهومن صفته، وقد نسبه الطبري لأحد علماء الكوفة، وهو قول الفراء[٣]، وقد أنكر الزجاج على الكسائي والفراء أنهما لم ينصا في حديثهما عن علة النصب على نوع المنصوب، حيث يقول:"اختلف أهل العربية في تفسير نصب (خير)، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام...وقال الفراء: انتصب هذا وقوله (خيرًا لكم)؛ لأنَّه متصل بالأمر، وهو من صفته... ولم يقل هو ولا الكسائِي من أي المنصوبات هو، ولا شرحوه بأكثر من هذا"[٤].

ونص الزجاج صريح في أن التعبير بلفظ الخروج ما هو إلا تفسير للنصب، وبيان للعلة وليس عاملًا النصب، أو صنفًا من الأسماء المنصوبة كالحال أو المفاعيل. وقد

---

(١) جامع البيان ٦٩٨/٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٢، والتذييل والتكميل ٥٠/٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢.

فسر العلماء قول الفراء بأنَّ (خيرًا) انتصب لأنَّه نعت لمصدر محذوف، أي: فآمنوا خيرًا لكم، وقد عبر عنه الطبري بأن أصل الكلام: فآمنوا هو خيرٌ لكم. فلما سقط (هو) الذي هو مصدر، اتصل الكلام بما قبلَه، فانتصب لاتصاله بالمعرفة(١).

يقول النحاس: " وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف، أي: إيمانا خيرًا لكم"(٢).

ف(خيرًا) على مذهب الفراء نائب عن المصدر فيكون مفعولًا مطلقًا، والتقدير: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم. كما فسر أبو حيان ما نُسب للكسائي بأنه انتصب على أنه خبر (كان) المحذوفة، أي: يكن الإيمان خيرًا(٣). ولم يشر الزجاج ولا الطبري إلى نوع الاسم المنصوب، ومع تحليل نصيهما أرى أن أقرب أنواع المنصوبات لنص الفراء هو الحال، لأنه جعل اللفظ وصفًا للفعل (وهو الأمر من آمن)، و(خيرًا) نكرة مسبوقة بمعرفة، وهذا تعريف الحال.

أما قول الكسائي إن النصب على الخروج مما قبله فأرى أنه يحتمل وجهين: النصب على الحالية، والنصب على القطع بفعل مضمر. وقد فسر مكي بن أبي طالب القيرواني، ومحققا كتاب معاني القرآن للفراء –دون جزم بصحة التخريج– نص الفراء بأن (خيرًا) منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف، والتقدير: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم(٤).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٤/١، والتذييل ٤٩/٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/١.

(٣) التذييل والتكميل ٤٨/٧، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٤٢٢/١.

وقد نسب السيرافي أيضًا هذا القول للكسائي في شرحه للكتاب ١٨١/٢.

(٤) حاشية معاني القرآن للفراء رقم (٤) ١ /٢٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢١٤/١.

يقول أ/أحمد يوسف النجاتي، أ/ محمد على النجار:" وحاصل ذلك أنه مفعول مطلق. وعلل لذلك بأن الأصل: هو (أي الإيمان مثلا) خير، فانعقد من هذا اتحاد بين الإيمان وخير فلما حذف ضمير الإيمان وبقي خير الذي هو مرادف (إيمان) فكأنه قيل: آمنوا إيمانا. فانتصب خير كما ينتصب إيمان".

وقد اختار ابن عاشور النصب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل، فيكون التقدير: فآمنوا حال كون الإيمان خيرًا، وقد شبه عود الحال إلى مصدر الفعل بعود الضمير إليه في قوله تعالى: { اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى }[١]، كما أنه قد جرى مجرى الأمثال، والأمثال يناسبها قوة الإيجاز، وقد نسب هذا القول لبعض الكوفيين وأبي البقاء[٢]. وأرى أن هذا التخريج أنسب لتفسير النصب على الخروج في نص الطبري.

الثالث: أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، والتقدير: وأتوا أمرًا خيرًا لكم، فهو مفعول فعل مضمر، وقد نسبه الإمام الطبري لبعض نحويي البصرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش، وجميع البصريين[٣]، وهو خاص بالأمر والنهي؛ لأنَّه يريد إخراجهم من أمر، وإدخالهم في أمر آخر[٤].

يقول سيبويه: "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: انتهوا خيرًا لكم.... إذا كنت تأمر...وإنَّما نصبت خيرًا لك..؛ لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر. وقال الخليل، كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت له: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام"[٥]. وهذا ما اختاره الزمخشري، وفسره بأنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث، علم أنَّه يحملهم على أمر، فقال: (خيرًا لكم)، أي: اقصدوا، أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم[٦].

---

(١) المائدة. آية ٨.

(٢) التحرير والتنوير ٥٠/٦، وتمهيد القواعد ٣٦٨٩/٧.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢. يُنظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٨٤/١.

(٤) معاني القرآن الأخفش ٢٦٩/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٢٨٢/١، ٢٨٣.

(٦) الكشاف ٥٩٣/١.

كما يقول أبو حيان: " وإذا قال: اتبع الحق خيرًا لك، فكأنه قال: اتبع الحق وأت خيرًا لك، فدل الأول على الآخر لأنه نظيره ومثله، ومنه: {فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ}[١]."[٢].

الرابع: نصب ب(كان) محذوفة مع خبرها، والتقدير: يكن خيرًا، نسبه ابن عاشور للكسائي والكوفيين[٣]، ورده أبو حيان بأن إضمار (كان) لا يطرد في نحو هذا[٤].

يقول ابن عجيبة معلقًا على ما نُسب للكسائي:" قلت: وهو أظهر من جهة المعنى، وإن منعه البصريون، قالوا: لأنَّ (كان) لا تحذف مع اسمها إلا في مواضع مخصوصة....ولعل هذا الموضع أتى على غير المشهور تنبيهًا على الجواز"[٥].

وأرى أن هذا التقدير أقرب من جهة المعنى، وأوافق ابن عجيبة فيما ذهب إليه من أنه قد يكون تنبيهًا على الجواز، كما أنه كثر وجرى مجرى الأمثال.

٤-قال تعالي: { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ}[٦].

اختلف النحاة والمفسرون في وجه نصب (زهرة) في الآية، وقد ورد لفظ الخروج في تفسير الإمام الطبري للآية، حيث يقول: " ونصب ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ على الخروج من الهاء التي في قوله: ﴿بِهِ﴾ مِن:﴿مَتَّعْنَا بِهِ﴾، كما يقال: مرَرْتُ به الشريفَ الكريمَ. فنصب الشريف الكريم على فعل: مرَرْتُ. فكذلك قوله: {إِلَى مَا مَتَّعْنَا

---

(١) النساء آية ١٧٠.

(٢) التذييل والتكميل ٤٨/٧.

(٣) التحرير والتنوير ٤٩/٦.

(٤)التذييل ٤٨/٧.

(٥) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٥٩٥/١.

(٦) طه آية ١٣١.

بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}[١] تُنصب على الفعل بمعنى: متَّعْنا هم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينة لهم فيها"[٢].

يفهم من نص الطبري أن نصب (زهرة) على الخروج معناه النصب على الحال من الضمير في (به)، فيكون التقدير: متعناهم به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها، ويكون العامل فيه (متعنا)، وصاحب الحال هو الهاء في (به).

والخروج في نص الطبري معنوي يريد به خروج اللفظ من عموم ماقبله، وليس عاملًا النصب، بدليل أنه جعل العامل في المثال الذي جعله نظيرًا للنصب في الآية الفعل (مررت)، وجعل النصب في الآية بالفعل(متعناهم). ويدل على أن المراد بالخروج هنا النصب على الحال تشبيهه له بالنصب في: (مرَرْتُ به الشريفَ الكريمَ)، فالنصب في المثال على الحال على تقدير زيادة الألف واللام؛ لأنه معرفة كما أن (زهرة) في الآية معرفة بالإضافة لما فيه (أل)[٣].

كما أن تعبيره بالنصب على الفعل هو تعبير كوفي يُراد به النصب على الحال[٤]. يقول الفراء: " وقوله: (زَهْرَةَ الْحَياةِ الدُّنْيا) نصبت الزهرة عَلَى الفعل متعناهم به زهرةً في الحياة وزينة فيها. و (زهرة) وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررتُ بِهِ الشريف الكريم"[٥].

وقد اختار القرطبي نصب (زهرة) على الحال، وعلل لحذف التنوين بسكونه وسكون اللام من الحياة، فيكون التقدير: ولا تمدن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرة، أي: في حال

---

(١) طه آية ١٣١.

(٢) جامع البيان ٢١٥/١٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢.

(٤) مصطلحات النحو الكوفي ص٥٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢.

زهرتها [١]. وقد تعددت آراء العلماء في توجيه نصب لفظ (زهرة)، ففي نصبه عدة أوجه:

الأول: ذهب الزجاج وأبو منصور الأزهري إلى أنه منصوب بمعنى (متعنا)، أي: تجعل لهم الحياة زهرة[٢] . فالنصب على هذا الرأي على تضمين (متعنا) معنى جعلنا. وقد ردَّه المنتخب الهمذاني بأنه لا يجوز تضمين (متعنا) معنى (أعطينا) أو (جعلنا)؛ لأنَّ التضمين هنا يقتضي زيادة الباء في (به)، فيكون التقدير: ولا تمدن عينيك إلى ما خولناه أزواجًا منهم، والفعل إذا استوفى مفعوليه، لم يتعد إلى ثالث[٣].

الثاني: النصب بفعل مضمر دل عليه (متعنا)، فيكون التقدير: متعنا به أزواجًا منهم، وجعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا[٤]، وقد نص عليه ابن الحاجب في الأمالي، معلِّلًا بأنَّه إذا متعهم بها فقد جعلها لهم، وهذا التقدير ليس فيه تعسف أو خروج عن المعهود؛ لأن حذف الفعل لقيام قرينة سائغ فصيح[٥].

الثالث: النصب على أنَّه بدل من (الهاء) في (به)، على الموضع[٦]. وقد علل ابن الحاجب لضعف هذا التخريج بأنَّه لا يقال: مررت بزيد أخاك، بنصب البدل على موضع (زيد)، كما أنَّ فيه إبدالًا من المضمر العائد إلى الموصول، فيزيده ضعفًا[٧].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٢/١١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٨٠/٣، ومعاني القراءات للأزهري ١٦١/٢.

(٣) الكتاب الفريد ٤٦٨/٤.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٦٧/٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢٣١/١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/١١.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٢٣١/١.

ويجوز أن يكون بدلًا من (أزواجًا) على حذف مضاف، أي: ذوي زهرة، ويكون بدل كل من كل على المبالغة، كأنه جعلهم الزهرة والزينة على الحقيقة[١].

الرابع: أن ينتصب على المصدر، مثل: (وعد الله)[٢].

الخامس: النصب على الذم، وهو النصب على الاختصاص، قاله ابن الحاجب[٣].

السادس: نصب على التمييز ل (ما) أو الضمير في به. يقول المنتخب الهمذاني: "وفيه نظر؛ لكونه مضافًا إلى ما فيه حرف التعريف"[٤].

وبعد أن فصل ابن الحاجب الحديث في الأوجه الجائزة في نصب (زهرة) قال: " ولذلك جعله حالًا من (ما) أو من الضمير لا يجابه ما تقدم بعينه من الضعف المتقدم "[٥].

وهذا هو اختيار الإمام الطبري وهو أقوى الوجوه –فيما أرى– لسلامته من النقد، ومناسبته للمعنى المراد من الآية، كما أن له نظيرًا في الوارد عن العرب. وتعدد آراء النحاة والمفسرين في توجيه النصب في هذه الآية، والآيات السابقة يُظهر أنه متى وُجد النصب تعددت الآراء في التوجيه، وفتح المجال للتأويل.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٣١/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/١١.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٣١/١، والكتاب الفريد ٤٦٨/٤.

(٤) الكتاب الفريد٤٦٩/٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢٣١/١.

٥-قوله تعالى: { وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا}[١].

يقول الطبري: " اختلف في تأويل ذلك وفي المعنى الناصب (لسانًا عربيًّا) أهل العربية، فقال بعض نحوي البصرة: نُصب (اللسان) و(العربي)؛ لأنَّه من صفة الكتاب، فانتصب على الحال، أو على فعل مضمر، كأنه قال: أعنى لسانًا عربيًّا، قال: وقال بعضهم: على ﴿مُصَدِّقٌ﴾، جعل الكتاب مُصَدِّق اللسان....وأما القول الثاني الذي حكيناه عن بعضهم أنه جعل الناصب للسان ﴿مُصَدِّقٌ﴾، فقول لا معنى له؛ لأن ذلك يصير إذا يُؤَوَّلُ كذلك إلى أن الذي يصدِّقُ القرآن نفسه، ولا معنى لأن يُقالَ: وهذا كتابٌ يُصَدِّقُ نفسه.....وقال بعض نحويِّ الكوفة: قوله: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا) من نعت (الكتاب)، وإنما نُصب لأنَّه أُريد به: وهذا كتابٌ يُصدِّقُ التوراة والإنجيل لسانًا عربيًا، فخرج ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ من (يُصَدِّقُ)؛ لأنَّه فعل، وقد ذُكر أن ذلك في قراءة ابن مسعود: {وهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لِما بين يديه لسانًا عربيًّا}[٢] فعلى هذه القراءةِ يتوجّه النصب في قوله: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ مِن وجهين: أحدهما على ما بيَّنتُ مِن أن يكون اللسان خارجًا مِن قوله:﴿مُصَدِّقٌ﴾، والآخر أن يكون قطعًا من (الهاء) التي في (بينَ يدَيه).

والصواب من القولِ في ذلك عندي أن يكون منصوبًا على أنه حال مما في ﴿مُصَدِّقُ﴾ من ذكر الكتاب"[٣].

طال حديث الإمام الطبري عن إعراب (لسانًا عربيًّا)؛ وذلك لاختلاف النحاة في وجه نصب (لسانًا)، وللنحاة في توجيه النصب عدة آراء:

---

(١) سورة الأحقاف آية ١٢.

(٢) سورة الأحقاف آية١٢.

(٣) جامع البيان ٢١/١٣٤، ١٣٥.

الأول: (لسانًا) حال من الضمير في (مصدق)، والعامل فيه ما في (مصدق) من معنى الفعل، أو من (كتاب)؛ لتخصصه بالصفة[١].

الثاني: ان يكون منصوبًا على التمييز، والتقدير: وهذا يصدِّق التوراة والإنجيل لسانًا عربيًّا.

يقول الفراء: " فإن نصب اللسان على وجهين أحدهما: أن تضمر شيئًا يقع عليه المصدق، كأنك قلت: وهذا يصدّق التوراة والإنجيل (لِساناً عَرَبِيًّا)؛ لأن التوراة والإنجيل لم يكونا عربيين، فصار اللسان العربي مفسرًا. وأما الوجه الآخر... لما وصلت الكتاب بالمصدق أخرجت (لسانًا) مما فِي (مصدق) من الراجع من ذكره"[٢].

وفي النص يشير الفراء بقوله (مفسرًا) إلى النصب على التمييز، و(لسانًا) بالنصب على الحال من الضمير المستتر في مصدق؛ فهو اسم مشتق يتحمل الضمير لتضمنه معنى الفعل، ويعمل عمله؛ فهو العامل في الحال.

الثالث: أن تكون حالًا موطئة، والحال في الحقيقة هو (عربيًّا)، فيكون المعنى: مصدق لما بين يديه عربيًّا، وذكر (لسانًا) توكيدًا. قاله الزجاج[٣].

كما يقول أبو جعفر النحاس: " (عربيًا) حال ولسانًا توطئه للحال، أي: توكيد"[٤]. وقد ذكر ابن القيم فائدة ذكر الاسم الجامد(لسانًا)، وهي أن ذكر الاسم الموصوف بالصفة دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها، وأنَّها مستمرة له، فالصفة وطأت الاسم للحال، ولولا (عربيًّا) ما كان (لسانًا) حالًا[٥].

---

(١) بدائع الفوائد ٥٦٩/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٦/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤٤١/٤.

(٤) معاني القرآن للنحاس ٤٤٦/٦.

(٥) بدائع الفوائد ٥٦٩/٢.

فقد نُعت اللسان بعربي – والصفة والموصوف كالشيء الواحد – فصارت الحال بالمشتق، وصار (عربيًا)هو الموطئ لكون اللسان حالًا، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالًا لكونه جامدًا لولا ما ذكر من الصفة، قاله ابن بابشاذ(١).

الرابع: أن يكون مفعولًا ل(مصدق)، أي: يصدق ذا لسان عربي، وهو الرسول.

الخامس: أن يكون منتصبًا على نزع الخافض، أي: بلسان عربي(٢).

السادس: أن يكون منصوبًا على القطع بفعل مضمر، والتقدير: أعني لسانًا عربيًّا(٣).

وبعد عرض هذه الآراء التي توضح اختلاف العلماء في تخريج نصب (لسانًا) في الآية، نلحظ أن اختلاف العلماء في تفسير النصب أوسع بكثير من علامات الإعراب الأخرى، فنصب اللفظ يُفسح المجال أمام النحاة والمفسرين للتأويل والتقدير، على خلاف الرفع والجر.

وقد نسب الطبري القول بالنصب على الخروج لبعض الكوفيين، وأراه يشير إلى الفراء، وقد وافقه الرأي في القول بأن (لسانًا) منصوب على الحال من الضمير في (مصدق)، وهو العامل فيه، وهذا ما يريده من النصب على الخروج في نصه.

والذي أراه مقبولًا عندي هو نصب (لسانًا) على القطع بفعل محذوف، لأنه أقوى في الدلالة على المدح، كما أن القرآن الكريم معروف بكونه لسانًا عربيًّا فالنصب على القطع أوفى بالغرض المقصود، والعرب تنصب بعض المدح كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح وإخراج المنصوب بمدح مجدد لا يتبعونه أول الكلام(٤).

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣١١/٢.

(٢) البحر المحيط ٤٣٨/٩.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٥/١، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣٤٨/٤.

٦-قوله تعالى:{ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ، نَذِيراً لِلْبَشَرِ}[١].

يقول الطبري: " واختلف أهل التأويل في معنى قوله: (نذيرًا للبشر)، وما الموصوف بذلك، فقال بعضهم: عني بذلك النار، وقالوا هي صفة للهاء التي في قوله: (إنَّها)، وقالوا: هي النذير، فعلى قول هؤلاء (النذير) نصب على القطع من إحدى الكبر.....وقال آخرون: بل هي من صفة الله تعالى ذكره، وهو خبر من الله جل ثناؤه عن نفسه أنَّه نذير لخلقه، وعلى هذا القول، يجب أن يكون نصب قوله (نذيرًا) على الخروج من جملة الكلام المتقدم، فيكون معنى الكلام: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة نذيرًا للبشر، يعني: إنذارًا لهم، فيكون قوله: نذيرًا بمعنى: إنذارًا ...وقال آخرون بل ذلك من صفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم–وقالوا: نصب (نذيرًا) على الحال مما في قوله(قم)، وقالوا: معنى الكلام: قم نذيرًا للبشر فأنذر"[٢].

وردت في إعراب (نذيرًا) عدة أوجه:

١–مفعول له، أي صيَّر الله النار نذيرًا، على تقدير جعل النار منذرة[٣].

٢–تمييز من (إحدى)، فيكون التقدير: إنها لإحدى الدواهي إنذارًا، فيكون (نذيرًا) مصدرًا بمعنى الإنذار[٤].

٣–مصدر نصب بإضمار فعل، أي: أنذر إنذارًا، وقد نُسب هذا القول للفراء[٥].

---

(١) سورة المدثر آية ٣٥، ٣٦.

(٢) جامع البيان ٤٤٦/٢٣.

(٣) إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ص٥٣٨.

(٤) مدارك التنزيل ٥٦٧/٣، إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ص٥٣٨.

(٥) البحر المحيط ٣٣٦/١٠.

يقول الفراء: " ونصبه من قوله: (إنها لإحدى الكبر نذيرًا) تقطعه من المعرفة؛ لأنَّ (إحدى الكبر) معرفة فقطعته منه، ويكون نصبه على أن تجعل النذير إنذارًا"(١).

٤-أن يكون حالًا من الضمير في (إنَّها)، أو من الضمير في إحدى، وهو اختيار الأخفش والزجاج(٢).

يقول الأخفش:" وقال: {إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ، نَذِيراً لِّلْبَشَرِ}(٣).فانتصب (نَذِيرًا) لأنه خبر لـ (إِحْدَى الكُبَر)، فانتصب (نَذِيرًا) لأنه خبر للمعرفة، وقد حسن عليه السكوت فصار حالا وهي (النَذِير)"(٤). وهو ما عبر عنه الطبري بقوله:"عني بذلك النار، وقالوا هي صفة للهاء التي في قوله: إنَّها".

٥-أن يكون حالًا مما دلت عليه الجملة، وتقديره: عظمت نذيرًا، وهو ما ذهب إليه العكبري، ووصفه أبو حيان بأنَّه قول لا بأس به(٥).

٦-أن يكون منصوبًا على القطع من قوله (لإحدى الكبر)، قاله الثعلبي(٦).

وهناك أوجه إعرابية أخرى أرى أنَّه لا حاجة لذكرها(٧)، وبعد عرض آراء النحاة والمفسرين في إعراب (نذيرًا) يبقى تحليل قول الطبري لمعرفة ما يفيده لفظ (الخروج) في نصه.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٥/٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٥٦/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٥.

(٣) سورة المدثر آية ٣٥، ٣٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥٥٦/٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٢٥١/٢، والبحر المحيط ٣٣٦/١٠.

(٦) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٧٢/٢٨ .

(٧) معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٥.

وأرى أن النصب على الخروج في نص الطبري–والقطع في نص الفراء–يشير إلى النصب على الحال؛ وذلك لأنَّه ذكر أن التقدير: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة نذيرًا للبشر، كما جعل (نذيرًا) بمعنى إنذارًا؛ لأن مجيء المصدر حالًا كثير، وقد وضح الفراء الأمر فذكر أن النصب لأنه نعت لمعرفة، ونذيرًا نكرة، فقد ذكر أنه من صفة الله تعالى ذكره، فليس إلا النصب على الحال.

والخلاف في نص الطبري يدور حول صاحب الحال لا نوع المنصوب، فقد ذكر أن اللفظ إما صفة لله تعالى، وإما صفة للهاء التي في قوله: (إنَّها)، فيكون عائدًا على النار، وإما صفة للرسول– صلى الله عليه وسلم– والموصوف في كل هذه الأحوال معرفة، و(نذيرًا) نكرة، فنصب على الحال.

٧-قوله تعالى: { بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[(١)].

يقول الطبري: " واختلف أهل العربية في وجه نصب﴿قَادِرِينَ﴾؛ فقال بعضهم: نُصب لأنه واقع موقع (نَفْعَلُ)، فلما رُدَّ إلى (فاعلٍ) نُصب. وقالوا: معنى الكلام: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى نقدر على أن نسوي بنانه. ثم صرف (نقدر) إلى ﴿قادرين﴾. وكان بعض نحويِّ الكوفة يقول: نُصب على الخروج من (نجمع)، كأنه قيل في الكلام: أيحسب أن لن نقوى عليه؟ بلى قادرين على أَقْوى منك. يريد: بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا. وقال: قول الناسِ: بلى نقدر، فلما صُرفت إلى قادرين نُصِبت – خطأٌ؛ لأن الفعل لا يُنصب بتحويلِه من (يَفْعَلُ) إلى (فاعلٍ) .... وكان بعض نحويِّ البصرة يقول: نُصِب على (نجمع)، أي: بل نجمعها قادرين على أن نُسَوِّيَ بنانه، وهذا القول الثاني أشبه بالصحة على مذهب أهل العربية"[(٢)].

---

(١) القيامة: آية ٤.

(٢) جامع البيان ٢٣/٤٧٤.

ورد في نص الطبري مصطلحا الصرف والخروج معًا، مما يدل على أن مدلولهما مختلف، وفيما يلي عرض لآراء النحاة في وجه نصب (قادرين):

الأول: أن يكون منصوبًا على الصرف؛ لأنَّه صرف (نفعل) إلى (فاعل)، قاله الثعلبي[١]، والمعنى: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى نقدر على أن نسوي بنانه، فصرف (نقدر) إلى (قادرين)، يقول البغوي:" استقبال صُرف إلى الحال"[٢].

أي تحويل نحو: أتقوم إلينا إلى فاعل، والصحيح أن يُقال: أقائمٌ، وقد ردَّه الفراء بقوله: "وقول النَّاس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت- خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل"[٣].

وقد عبر الفراء عن صاحب هذا الرأي بقوله:" وقول الناس"، والطبري بقوله:" وقال بعضهم"، وأرى أن هذا ما عبر عنه الخليل بقوله: " معناه: بلى نقدر، فصرف من الرفع إلى النصب"[٤]. والصرف – على هذا الرأي- عامل النصب، فتغيير اللفظ من حال إلى حال هو عامل النصب، وهو بهذا المعنى يختلف عن الخروج، لأن لفظ الخروج عندما يُطلق يُراد به تعليل النصب وتفسيره.

الثاني: أنَّه منصوب على الخروج من: "تجمع"، كأنه قيل في الكلام: أيحسب أن لن نقوى عليه؟ بلى قادرين على أَقْوى منك. يريد: بلى نقوى مقتدرين، أو بلى نجمعها قادرين على أن نسوي بنانه. يقول سيبويه: " وأما قوله جَلَّ وعزّ: (بلى قادرين)، فهو على الفعل الذي أُظهر، كأَنّه قال: بلى نَجمعها قادرين"[٥].

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١١٧/٢٨.

(٢) معالم التنزيل ١٨٢/٥.

(٣) معاني القرآن للفراء٢٠٨/٣.

(٤) الجمل ص٦٩.

(٥) الكتاب ٣٤٦/١.

كما يقول الفراء:" وقوله (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع)، كأنك قلت فِي الكلام: أتحسب أن لن نقوي عليك، بلى قادرين على أقوى منك"[١]. ويفهم من نصي سيبويه والفراء أن العامل في الحال هو الفعل المذكور(نجمع) لا فعل محذوف.

ولسيبويه نص آخر في مجيء الاسم نائبًا عن الفعل، وهو قريب مما قاله الخليل في المسألة، حيث يقول:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل....وذلك قولك: أقائمًا وقد قعد الناس.... فكأنَّه لفظ بقوله: أتقوم قائمًا...فصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[٢].

فهو قريب مما قاله الخليل من أن سبب النصب هو تحول اللفظ من حال إلى حال، ومجيء الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل، ولكن كمعنى مسبب للنصب، لا عامل له.

وأرى أن النصب على الخروج هنا يُراد به الحال، والعامل فيها فعل محذوف تقديره: نجمعها قادرين، ودل على هذا التقدير قوله تعالى: {أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ}[٣]، وصاحب الحال فاعل الفعل المقدر. وقد يكون تقدير الفعل: بلى نقدر قادرين[٤]، ورده ابن يعيش بأن اسم الفاعل إذا وقع حالًا لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه؛ لأنه ليس في ذلك فائدة[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/٣.

(٢) الكتاب ٣٤١/١.

(٣) القيامة آية ٣.

شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٢.

(٤) النكت في القرآن للمجاشعي ص ٥٢٧.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٢.

والذي سهل تقدير فعل عامل في الحال أنه وقع في جواب نفي، والحال قد يُحذف ما عمل فيها جوازًا في جواب النفي[١]، فقد ذكر الهمذاني أن (بلى) أوجبت ما بعد النفي، وهو الجمع، أي: نجمعها، و(قادرين): حال من المستكن في (نجمع)[٢].

ثالثاً: النصب على التمييز:

قال تعالى: { مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ}(٣).

نص الطبري على أن نصب (ذهبًا) في الآية على الخروج مما قبله، والتفسير منه، وهو مصطلح يراد به التمييز[٤].

يقول الطبري: " ونصب قوله: (ذهبًا) على الخروج من المقدار الذي قبله والتفسير منه، وهو قوله: (ملءُ الأرض) كقول القائل: (عندي قدرُ زِقٍّ سمنًا، وقدْرُ رطل عَسلا)، ف(العسل) مبينٌ به ما ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبةٌ على التفسير للمقدار والخروج منه"[٥].

ويتضح من نص الطبري أن مفهوم النصب على الخروج عنده هو أن الكلام قبل (ذهبًا) تامٌ مبهمٌ، ثم جاء(ذهبًا) منصوبًا على تفسير إبهام ما قبله، والخروج مما قبله من تعميم. أما نحاة البصرة فيرون أن التمييز وهو لفظ (ذهبًا) جاء بعد اشتغال لفظ (ملء) ب (الأرض) فخفضه بالإضافة، فلم يبق إلا النصب، وهذا نظير الحال الذي

---

(١) التذييل والتكميل ٣١/١، وتحرير الخصاصة في شرح الخلاصة ٣٤٨/١.

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٧٤/٦.

(٣) سورة آل عمران ٩١.

(٤) يقول السيوطي:" التَّمْيِيز وَيُقَال لَهُ الْمُمَيز والتبيين والمبين وَالتَّفْسِير والمفسر" همع الهوامع ٣٣٦/٢.

(٥) جامع البيان ٥٨٦/٦.

يجيء بعد فعل قد رفع فاعله فلم يبق للحال إلا النصب، ونظير نصب الفعل للمفعول بعد اشتغاله برفع الفاعل(١).

وقد عبر الطبري بلفظ التفسير، وهو مصطلح يراد به التمييز، يقول أبو حيان: " وسمَّاه الفراء تفسيرًا؛ لأنَّ المقدار معلوم، والمقدر به مجمل" (٢)، ويسمى المميز والتبيين، والمبين، وَالتفسير، والمفسر(٣).

وقد اتفق العلماء (نحاة ومفسرين) على أن (ذهبًا) منصوب على التمييز، ولهم في علة نصبه عدة آراء:

١-أنه ليس له ما يخفضه ولا ما يرفعه، فلما خلا من هذين نُصب؛ لأنَّ النصب أخف الحركات، فجعل لكل مالا عامل فيه(٤).

٢-أن الكلام قبله تام مبهم، ثم جاء (ذهبًا) فبينه، ونصبه على التفسير لما قبله من إجمال وتعميم(٥).

٣-أن الاسم المخفوض قد حال بين الذهب وبين الملء أن يكون جرًّا. فقد اشتغل العامل بالإضافة، فجر الاسم الذي قبل (ذهبًا) وهو الأرض، ثم جاء (ذهبًا) فانتصب كما ينتصب الحال، وقد نسب الزجاج هذا القول لسيبويه وجميع البصريين(٦).

وهذا القول يُفهم من نص سيبويه في كتابه: " كما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجارّ في قولك: لي مثلُه رَجُلاً، ولي مِلؤُهُ عَسَلاً، وكذلك ويحهُ

---

(١) جامع البيان ٥٨٦/٦.

(٢) البحر المحيط ٢٥٥/٣.

(٣) همع الهوامع ٣٣٦/٢.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٤٩٢/٨، والتفسير البسيط للواحدي ٤٢٠/٥.

(٥) التفسير البسيط للواحدي ٤٢٠/٥.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٤٤٢/١، والتفسير البسيط ٤٢٠/٥.

فارسًا، وكما منعت النُّون في عشرين أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلت: له عشرون درهمًا"[١].

٤-أن نصبه على إضمار (من)، أي: من ذهب، ونسب للكسائي[٢].

وأرى أن خروج التمييز مما قبله ونصبه إنما كان لتمام الكلام قبله وإبهامه، فقد تم الكلام بطرفي الإسناد، ثم جاء التمييز متعلقًا بما قبله خارجًا من عمومه وإبهامه مفسرًا له فنصب، والخروج هنا علة موجهة لنصب اللفظ.

رابعًا: النصب على نزع الخافض:

قولِه تعالى: { وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا}[٣].

يقول الطبري:" ونُصِبت (السُّنَّةُ) على الخروج مِن معنى قولِه: {لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا}[٤]؛ لأن معنى ذلك: لعذبناهم بعد قليل كسنتنا في أمم من أرسلنا قبلك من رسلنا، ولا تجد لسنتنا تحويلًا عمَّا جرت به"[٥].

فسر الدكتور عبد الله التركي لفظ الخروج في نص الطبري بالنصب على الحال[٦]، ولا أوافقه الرأي فيما ذهب إليه، فقد نص الطبري على أن التقدير: عذبناهم

---

(١) الكتاب ٤٤/١.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٤٩٣/٨، والبحر المحيط ٢٥٥/٣.

(٣) الإسراء آية٧٦، ٧٧.

(٤) الإسراء آية٧٦، ٧٧.

(٥) جامع البيان ٥١٢/١٧.

(٦) حاشية جامع البيان ٢١/١٥.

كسنتنا، وأقرب تخريج لكلامه أن يكون النصب على نزع الخافض كما فسره أبو حيان[١] ، أو أن ينتصب على المصدرية.

وقد ورد في نصب (سنة) عدة أوجه:

الأول: أن ينتصب على المصدرية، فيكون مفعولًا مطلقًا مؤكدًا لمضمون الجملة، منصوبًا بفعل محذوف، تقديره: سننا بك سنة من تقدم من الأنبياء[٢].

يقول الزمخشري:" ونصبت نصب المصدر المؤكد، أي: سن الله ذلك سنة"[٣].

الثاني: أن يكون منصوبًا على إسقاط الخافض، فيكون المعنى: يُعذبون كسنة، فنصب بإضمار الفعل (يُعذبون) بعد حذف الكاف، قاله الفراء. وهو أقرب تخريج لنص الطبري في تفسير الآية[٤].

وقد ترتب على القول بنصب (سنة) على الخروج مِن معنى قولِه: (لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا)، عدم جواز الوقف على قوله تعالى: (إلا قليلًا)[٥]. وجملة (سنة من قد أرسلنا) مستأنفة استئنافًا بيانيًّا لبيان سبب كون لبثهم بعده قليلًا[٦]، وعليه فالمعنى: لا يلبثون خلافك إلا قليلًا كسنة من قد أرسلنا.

الثالث: أن يكون مفعولًا به، فيكون التقدير: اتبع سنة من قد أرسلنا، ورده أبو حيان بأن هذا التخريج غير مناسب للآية[٧].

---

(١) البحر المحيط ٩٣/٧.

(٢) البحر المحيط ٩٢/٧.

(٣) الكشاف ٦٨٦/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٢٩/٢، والبحر المحيط ٩٣/٧.

(٥) البحر المحيط ٩٣/٧.

(٦) التحرير والتنوير ١٨٠/١٥.

(٧) البحر المحيط ٩٣/٧.

الرابع: انتصابه على الحال على تأويله بمعنى اشتقاقي، يقول ابن عاشور: "وانتصب (سنة).. على المفعولية المطلقة، فإن كانت (سنة) اسم مصدر، فهو بدل من فعله..... وإن كانت سنة اسمًا جامدًا فانتصابه على الحال؛ لتأويله بمعنى اشتقاقي"(١).

(١) التحرير والتنوير ١٥/١٨٠.

المبحث الثاني

مواضع النصب على الصرف

عرف الإمام الطبري النصب على الصرف بقوله: " الصرف أَن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق، وفى أوله ما لا يحسن إعادته مع حرف النسق، فينصب الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأنه مصروف عن معنى الأول"(١).

وقد ورد مصطلح الصرف في تفسير الإمام الطبري للعديد من الآيات، عاملًا النصب في مواضع، ومفسرًا للإعراب معللًا له في مواضع أخرى.

النوع الأول: مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الاسمية والفعلية:

الأصل في المتعاطفين المشاكلة، فإذا خالف المعطوف المعطوف عليه كان الأكثر نصب المعطوف على الصرف فعلًا كان أو اسمًا، فيكون النصب على الصرف في الأفعال إذا فسد العطف للمخالفة، وتلك المخالفة إما معنوية، وإما لفظية.

يقول الرماني: " الذي يجوز في الواو من الصرف والعطف إجراؤها إذا كانت بمعنى الإشراك في موجب العامل العطف، وإذا كانت على معنى الجمع في غير موجب العامل الصرف"(٢).

فتكون (الواو) غير صالحة للإشراك إذا فسد العطف في اللفظ، كعطف الأمر بالمضارع على الأمر بالمبني، نحو: ائتني وأحدثك، والذي يفسد من جهة المعنى نحو: لا يسعني شيء ويعجز عنك(٣).

---

(١) جامع البيان ٦/٩٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ص٨٩١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني ص٨٩٢.

والنحاة ينصبون الفعل المضارع بعد العاطف في جواب الأمر والدعاء والنهي والنفي والعرض والتحضيض والتمني[١]، وذلك بغرض تصحيح المعنى، وقد اختلفوا في الناصب للمضارع، فذهب سيبويه إلى أنَّ الناصب (أن) مضمرة بعد حرف العطف، وقيل (الواو، والفاء، وأو) هي الناصبة بأنفسها، وذهب الفراء إلى أن الفاء تنصب في جواب الاستفهام والنهي والنفي على الصرف؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، فإذا قيل: لا تظلمني فتندم، دخل النهي على (تظلمني)، ولا يصلح دخوله على (فتندم)، فعطفت(الفاء) فعلًا على فعل لا يشاكله في معناه، فاستحق النصب بالخلاف[٢].

صوره في القرآن الكريم:

أولًا: النصب في جواب النفي:

١-قال تعالى: { وَلَا تَلبِسُوا ٱلحَقَّ بِٱلبَـٰطِلِ وَتَكتُمُوا ٱلحَقَّ وَأَنتُم تَعلَمُونَ}(٣).

يقول الطبري: " قولِه: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ وجهان مِن التأويلِ، أحدُهما: أن يكون اللهُ تعالى ذكرُه نهاهم عن أن يكتموا الحقَّ، كما نهاهم عن أن يلبسوا الحقَّ بالباطل. فيَكون تأويل ذلك حينَئذٍ: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل، ولا تكتموا الحقَّ. ويَكون قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ عند ذلك مجزومًا بما جُزم به ﴿تَلْبِسُوا﴾ عطفًا عليه. والوجه الآخر منهما: أن يَكون النهي من اللهِ تعالى ذكره لهم عن أن يلبسوا الحقَّ بالباطل، ويكون قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ خبرًا منه عنهم بكتمانهم الحقَّ الذي يعلمونه. فيَكون قوله حينَئذٍ: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ منصوبًا لانْصرافه عن معنى قولِه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾؛ إذ

---

(١) الفصول المفيدة ص ٢٠٧.

(٢) معاني القرآن للفراء١/٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٢٩.

(٣) البقرة آية٤٢.

كان قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ﴾ نهيًا، وقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ خبرًا معطوفًا عليه غير جائز أن يُعاد عليه ما عمل في قولِه: ﴿تَلْبِسُوا﴾ مِن الحرف الجازم، وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون صرفًا"[١].

وضح الطبري في هذا النص أيضًا معنى النصب على الصرف، فمغزى كلامه أنَّه إذا خالف المعطوف المعطوف عليه كان الأكثر نصب المعطوف على الصرف، فيكون النصب على الصرف إذا فسد العطف للمخالفة.

وقد ورد في إعراب الفعل (وتكتموا) وجهان، وقد أدّى هذا الاختلاف في الإعراب إلى الاختلاف في التأويل:

الأول: أن يكون الفعل منصوبًا على الصرف، أي: انصرافه عن معنى قوله تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ}[٢]؛ لأنه نهي، وقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ خبر، فخالف المعطوف المعطوف عليه، فيكون المعنى على هذا الوجه: النهى من الله تعالى لهم عن أن يلبسوا الحقَّ بالباطل، ويكون قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ خبرًا منه عنهم بكتمانهم الحقَّ الذي يعلمونه[٣]، أو منصوبًا بإضمار (أن) في جواب النهي بعد (الواو) التي تقتضي المعية، أي: لا يكن منكم لبس الحق بالباطل وكتمانه[٤].

الثاني: أن الفعل (وتكتموا) مجزوم بما جزم به الفعل (تلبسوا) ومعطوف عليه، فيكون المعنى: أن الله تعالى نهاهم عن أن يكتموا الحق، كما نهاهم عن أن يلبسوا الحق بالباطل[٥].

---

(١) جامع البيان ٦٠٨/١.
(٢) البقرة آية٤٢.
(٣) جامع البيان ٦٠٧/١.
(٤) الدر المصون ٣٢١/١.
(٥) جامع البيان ٦٠٧/١.

يقول السمين:" (وَتَكْتُمُواْ الحق) فيه وجهان، أحدُهما وهو الأظهر: أنَّه مجزوم بالعطف على الفعل قبله، نهاهم عن كلِّ فعل على حدته أي: لا تفعلوا لا هذا ولا هذا"(١).

ووجه اختيار السمين للجزم أنه نهي عن كل فعل على حدته، أما النصب ففيه نهي عن الجمع، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحد على حدته إلا بدليل.

والذي أراه أن لبس الحق بالباطل يقتضي العلم بالحق وكتمانه، فإن إلباس اليهود الحق بالباطل له صورتان، فهم قد حرفوا آيات وتركوا آيات، كما أنهم أظهروا بعض آيات التوراة وكتموا أخرى، وكل من خلط الحق بالباطل فهو لابد مميز للحق كاتم له، فالله تعالى – وهو تعالى أعلم– نهاهم عن خلطهم الحق بالباطل مع علمهم به وكتمانهم له، وهذا يناسبه نصب الفعل على الصرف عن معنى الفعل الأول، فيكون المعنى: لا تلبسوا الحق بالباطل وأنتم تكتمون الحق وتعلمونه. يقول الخليل: " معناه– والله أعلم – وأنتم تكتمون الحق.....، فلمَّا أسقط (أنتم) نصب"(٢).

٢-قال الله تعالى: { **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**}(٣).

يقول الطبري:" وأما قولُه: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾. فإنّ فيه وجهين من الإعراب؛ أحدهما: أن يكون قوله ﴿وَتُدْلُوا﴾ جزمًا عطفًا على قوله: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ}، ولا تُدلوابها إلى الحكَّام.... والآخر منهما: النصب على الصرف فيكون

(١) الدر المصون ٣٢١/١.
(٢) الجمل ص ٦٨.
(٣) البقرة: آية ١٨٨.

معناه حينئذ: لا تأكُلوا أموالكم بينكم بالباطلِ وأنتم تُدلُون بها إلى الحكَّام.... وهو أن يكون في موضع جزم.... أحسن منه أن يكون نصبًا"[١].

الفعل (تدلوا) معطوف ب(الواو) على (تأكلوا)، وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوبًا على الصرف على المذهب الكوفي، فيكون المعني: ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأنتم تدلون بها إلى الحكام، فيكون فيه زيادة توبيخ.

ومعناه على هذا التأويل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتنسبونه إلى قول الحكام، وتتخذون قولهم حجة. وقد استدل الفقهاء بهذا التأويل على أن حكم الحاكم لطالب حق بشهادة زور نافذ في الظاهر باطل في الباطن، ولم يحل للمحكوم له فيما بينه وبين الله تعالى [٢].

يقول الفراء: " وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه (لا) نصبًا على الصرف، كما تقول: لا تسرق وتصدق. معناه: لا تجمع بين هذين"[٣].

الثاني: أنَّه في موضع جزم عطفًا على (تأكلوا)، داخلًا في حكم النهي، فيكون المعنى: ولا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل بالوجه الذي لم يبحه اللَّه، ولا تُدْلُوا بِها وتلقوا أمرها إلى الحكام لتأكلوا بالتحاكم طائفة من أَمْوال النَّاس بالإثم.

وقد رجح الإمام الطبري الجزم عطفًا على (تأكلوا) على النصب[٤]؛ لأن في نصب (تدلوا) نهي عن الجمع بينهما، وهو لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما عند انفراده، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما، وكل واحد منهما منهيٌّ

---

(١) جامع البيان ٣/٢٨٠.

(٢) الحاوي الكبير ١٧/١١.

(٣) معاني القرآن للفراء١|١١٥.

(٤) جامع البيان ٣/٢٨٠.

عنه ضرورة، فأكل المال بالباطل حرام سواء أفرد، أو جمع مع غيره، وهو اختيار أبي حيان أيضًا معللًا بأنّ قوله تعالى: (لتأكلوا) علة لما قبله، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له؛ لأنَّه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن تترتب على وجودهما معًا، بل إنما يترتب على وجود أحدهما وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام(١).

الثالث: أنَّه منصوب بإضمار (أن) في جواب النهي، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيَّد من الكلام السابق، والتقدير: لا يكن أكلٌ للأموال وإدلاء بها (٢).

والواو هنا بمعنى الجمع، وليس المراد الجمع الذي يراد في باب العطف من تشريك الثاني في معنى الأول، ولكن المقصود به معنى الاجتماع بين الأمرين، مع قطع النظر عن كل واحد منهما(٣). فكأنه يقول: لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وأن تدلوا بها إلى الحكام.

يقول الأخفش: " ونصب إذا جعله جوابًا بالواو"(٤).

والذي أميل إليه هو ما علق به صلاح الدين العلائي في كتابه الفصول المفيدة على نصب الفعل (تدلوا)، من أن قوله تعالى في نهاية الآية (وأنتم تعلمون) يرجح الرأي القائل بأن (الواو) جامعة، والفعل (تدلوا) منصوب على الصرف على المذهب الكوفي، أو ب(أن) مضمرة، ويكون النهي عن الجمع بينهما، وأجاب عن اعتراض النحاة على أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما بمفرده: بأن هذا يلزم لو لم يكن هناك نهي عنه إلا في هذه الآية، بل ذلك معلوم من أدلة أخرى،

---

(١) البحر المحيط٢|٢٢٦.

(٢) تفسير الكشاف ١|٢٣٣، الدر المصون ٢/٣٠١.

(٣) الفصول المفيدة ص٢٠٧.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/١٧٢.

قال تعالى: { يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ } [١].

فيكون المعنى: لا يجتمع منكم أكل أموال الناس بالباطل وإدلاء للحكام مع علمكم بحقيقة الحال، وذلك أبلغ في التوبيخ[٢] .

وإنما كان اختياري لهذا المعنى لما فيه من ردع لمن احتال لأمر باطل بإدلائه لحاكم، أو بوجه آخر من وجوه الحيل، محاولة منه إلباسه لباس الحق في الظاهر، فهذا التأويل يدل على أنه يأثم بفعله، وعلى عدم نجاته من محاسبة الله تعالى، حتى وإن استند لمن قضى له.

٣-قال تعالى: { **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**}[٣].

يقول الطبري:" ونصب ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ على الصرف، والصرف: أَن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق، وفى أولِه ما لا يحسن إعادته مع حرف النسق، فينصب الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأنه مصروف عن معنى الأول وذلك يكون مع جحد أو استفهام أو نهي في أول الكلام "[٤].

شرح الطبري في هذا النص معنى الصرف، وكلامه يحتمل أن يكون الصرف عاملًا للنصب، وأن يكون الصرف معنًى ينصب له اللفظ، وعلة لنصبه، وليس عاملًا النصب.

---

(١) النساء آية ٢٩.

(٢) الفصول المفيدة ص ٢٢٣.

(٣) آل عمران: ١٤٢.

(٤) جامع البيان ٩٢/٦.

يكاد المفسرون يجمعون على أن (الواو) في الآية للصرف تفيد معنى الاقتران، وأن الفعل (يعلم) منصوب على الصرف، وقد نص أبو حيان على أن النصب في الآية محل إجماع [١]. ولكن على خلاف ما نص عليه أبو حيان فقد ورد في إعراب الفعل (يعلم) أربعة أوجه:

الأول: النصب على الصرف أو ب(أن) مضمرة بعد (الواو) في جواب النفي، والمعنى: أنكم تجاهدون ولا تصبرون، وتطمعون أَن تدخلوا الْجنَّة، وإنَّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجْتمع لكم الجهاد مع الصبر، فَيعلم الله ذلك واقعًا منكم[٢] .

الثاني: النصب عطفًا على قوله تعالى:{ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ}[٣]، فيكون المعنى: أن الله تعالى لما تكفل للصابرين بدخول الجنة في أكثر من موضع، بين هنا أنهم لا يدخلونها محكومًا لهم بالصبر،ولما يجاهدوا؛ فالصبر لا يثبت إلا بمجاهدة النفس[٤] .

الثالث: الجزم عطفًا على (يعلم الله)، وحركت الميم لالتقاء الساكنين، واختيرت الفتحة لفتحة ما قبلها[٥]. يقول الأخفش: " وان شئت جزمت على العطف، كأنك قلت: "ولمّا يعلمِ الصابرين" .فان قال قائل: "ولما يَعْلمِ الله الصابرين"، "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ" فهو لم يعلمهم؟ قلت: بل قد علِم، ولكنّ هذا فيما يذكر أهل التأويل ليبين للناس، كأنه قال: ليعلمه الناس"[٦].

---

(١) تفسير الراغب الأصفهاني ٨٨٦/٣، والبحر المحيط ٣٤٠/٩.

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٠١.

(٣) آل عمران: آية ١٤٢.

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني ٨٨٨/٣.

(٥) مدارك التنزيل ٢٩٧/١.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٧٠/١.

فتقدير الكلام على النصب جملة واحدة، وتقديره على الجزم جملتان، ففي الجزم إشراك في موجب العامل خاصة، وفي النصب جمع فيما لا يوجبه العامل.

يقول الرماني: " والواو التي بمعنى العطف هي التي توجب الإشراك في معنى العامل، والواو التي بمعنى الصرف هي التي توجب الجمع في غير معنى العامل المذكور"(١).

الرابع: قُرئ (يعلمُ) بالرفع على أن الواو للحال؛ لأن الشرط والجزاء قد تمَّ فجاز الاستئناف، أي: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون(٢).

ومع التسليم التام بصحة القراءات المتواترة وقبولها، فالمعنى على النصب على الصرف أقوى؛ لأنه يفيد معنى الاجتماع، والعطف يحتمل الاقتران والافتراق، فالمعنى على الصرف: ولما يعلم الله الجهاد والصبر واقعًا منهم لأنه قد علمه غيبًا(٣)، فالوعد بدخول الجنة من الله تعالى مقترن باجتماع الأمرين.

ثانياً: النصب بعد جواب الشرط:

الفعل إذا عطف على جزاء الشرط ب (الواو، والفاء)، فذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وقد اشترط ابن مالك لجواز ذلك أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين(٤). وإنما اختص جواز ذلك بهذين الحرفين لما في الفاء من معنى السببية، ولما في الواو من معنى المعية(٥)، ومن مواضعه في القرآن الكريم: قوله تعالى: { وَيَعلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ص٨٩١.
(٢) تفسير ابن كمال باشا٢/٣٩٣.
(٣) معاني القرآن للنحاس ١/٤٨٤.
(٤) المقاصد الشافية ٦/١٥٣.
(٥) المقاصد الشافية ٦/١٥٦.

فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ}[١].

يقول الطبري: " واختلفت القراء في قراءته، فقرأَته عامة قراء المدينة: (ويعْلَمُ الذين). رفعًا على الاستئناف....، وقرأَته عامة قراء الكوفةِ والبصرة: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ .... نصبًا على الصرف والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان متقاربتان المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"[٢].

ورد في قوله تعالى (ويعلم) ثلاث قراءات[٣]:

الأولى: قرأ الجمهور بنصبه، وفيه أوجه:

الأول: أن يكون منصوبًا على الصرف، ومعناه صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى؛ وذلك لفساد العطف. فقد ذهب الكوفيّون إلى أنه منصوب ب(واو) الصرف، فالواو نفسها هي الناصبة، وقد صُرف الفعل عن إعراب ما قبله، والمعطوف على المجزوم إذا صُرف عنه نُصب[٤].

الثاني: النصب للعطف على فعل محذوف مدخول لـلام التعليل تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون[٥].

---

(١) الشورى : ٣٥.

(٢) جامع البيان ٢٠/٥٢٠.

(٣) اختلفوا في رفع الميم ونصبها من قوله: (ويعلم الذين يجادلون في آياتنا)، فقرأ نافع وابن عامر: (ويعلم) برفع الميم، وقرأ الباقون: ويعلم الذين نصبًا. الحجة للقراء السبعة ٦/١٣٠، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٦٤٣.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٥٣٥.

(٥) الكشاف ٤/٢٢٧.

الثالث: النصب على إضمار (أن) بعد الواو؛ لأن قبلها جزاءً، فهو ليس بواجب أن يُفعل، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام، جاز بعده النصب بعد الفاء والواو بإضمار (أن). أجازه الأخفش، والزجاج[١].

يقول الهمذاني:" أما النصب: فعلى إضمار (أن)؛ لأن ما قبله غير موجب، وذلك أنَّ ما قبله شرط وجزاء، وكل واحد منهما غير موجب، والنصب بعد الشرط إذاعطف عليه أحسن من النصب بعد الجواب"[٢].

والأصل أن يجزم الفعل(يعلم) على تقدير فعل الشرط، فيكون الجزم عطفًا على ما قبله، والتقدير: إن يشأ يعلم، فلم يحسن في المعنى؛ لأن علم الله واجب، وما قبله غير واجب؛ فصرف إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله، ويكون ذلك على تقدير (أن) ليكون الفعل معها في تأويل اسم، فالعطف مصروف على لفظ الشرط إلى معناه، ونسبه الزمخشري والسمين الحلبي للزجاج[٣]، وردَّه الزمخشري معتمدًا على ما وصف به سيبويه النصب بعد الجزاء من الضعف، وأنه ليس بحد الكلام، وعليه فقد ذهب الزمخشري إلى أن القراءة المستفيضة لا يجوز أن تُحمل على وجه ليس بحد الكلام[٤].

وقد علَّل سيبويه والمبرد لضعف النصب بعد جواب الشرط بأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب، لكنه إنما جاز من حيث كان بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارع مالا يوجب الفعل كالاستفهام،

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٧٠/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩٩/٤.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٥/٥.

(٣) الكشاف ٢٢٧/٤.، والدر المصون ٥٥٨/٩.

(٤) الكتاب ٩٢/٣، والكشاف ٢٢٧/٤.

فنصبوا لذلك، والأولى فيه أن يعطف عليه بالجزم، أو يستأنف(١). وقد استدلَّ الرماني لقراءة النصب بقول الأعشى(٢):

وَمَنْ يغترب عَن قَوْمِه لَا يَزَلْ يَرَى مَصارعَ مظلوم مَجَرًّا ومَسْحَبَا
وتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسئ ... يَكُنْ مَا أساءَ النَّارَ فِي رَأس كَبْكَبَا

يقول الرماني: " فنصب: وتدفن، على الصرف وهو حسن؛ لأنه جاء بعد تمام الكلام"(٣). فقد علل الرماني النصب على الصرف بأنَّه جاء بعد تمام الكلام، فيكون تمام الكلام على قوله مرجحًا لنصب ما يأتي بعد التمام، وله وجه تعلق بالكلام قبله.

ومجمل القول: إن (الواو) على قراءة النصب هي (واو) الصرف؛ لأنَّها تصرف ما بعدها عن أن يكون معطوفًا على ما قبلها إلى أن يكون معطوفًا على مصدر متصيد من الكلام قبلها، بإضمار (أن)، أو النصب بالواو نفسها، أو بالخلاف والصرف.

---

(١) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/٣.

(٢) البيتان من الطويل للأعشى في ديوانه ص١٤، والبيت الأول ملفق من بيتين، فالصدر لبيت، والعجز لبيت آخر، والرواية في الديوان:

مَتَى يَغْتَرِبْ عَن قَوْمِه لَا يَجِد لَهِ عَلَى مَنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالَيْهِ مُغْضَبَا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ ... يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارِ في رَأْسِ كَبْكَبَا

وهما بهذه الرواية المذكورة في متن البحث في الكتاب ٩٢/٣. والحجة للقراء السبعة للفارسي ١٣١/٦، وشرح كتاب سيبويه للرماني ص١٠٢٣، وفي أغلب كتب النحو واللغة، يُنظر: الحماسة للبحتري ص٢٢٤.

الشاهد في نصب (تدفن) على إضمار (أن)؛ لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبرًا فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول، فضارع غير الواجب، فجاز النصب فيما عطف عليه. تحصيل عين الذهب ص ٤٢١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني ص١٠٢٣.

الثانية: قرأ أبو جعفر، وشيبة، ونافع وابن عامر برفعه على الاستئناف بجملة فعلية، أو الاستئناف بجملة اسمية؛ لأن الشرط والجزاء قد تم، فجاز الابتداء بما بعده، فتقدر قبل الفعل مبتدأ، فيكون التقدير: وهو يعلم الذين، أو: وسيعلم الذين يجادلون، وإعراب (الذين) على الأول: مفعول، وعلى الثاني: فاعل[١]، فيكون تهديدًا للمشركين بأن أعلمهم أنهم لا محيص لهم من عذاب الله.

وقد اختار سيبويه الرفع على الاستئناف، حيث يقول: " والرفع هاهنا وجه الكلام، وهو الجيد لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هاهنا كما كان يجري في غير الجزاء"[٢].

الثالثة: قُرأ بجزمه على العطف على قوله تعالى: {وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ}[٣]، فيكون المعنى: أو إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قوم ونجاة قوم وتحذير آخرين [٤].

وما نص عليه الإمام الطبري من أنها قراءات مشهورة، ولغات معروفة، فينبغي قبولها، وبأيها قرأ القارئ فهو مصيب أولى بالقبول. وإن كنت أميل إلى أن المعنى على قراءة النصب على الصرف – سواء كان بواو الصرف، أو بإضمار أن– أوقع وأقوى، فالمعنى على الجزم على العطف على ما قبله: إن يشأ يُسكن الريح، وإن يشأ يعف، وإن يشأ يعلم، وليس المعنى ذلك، والمعنى الأقرب هو الإخبار عن العفو والعلم من غير شرط المشيئة، فعلى قراءة الجزم ينبغي أن يكون من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.

---

(١) البحر المحيط ٣٤١/٩، والدر المصون٥٥٨/٩.

(٢) الكتاب٣ /٩٠.

(٣) الشورى ٣٤.

(٤) الكشاف ٢٢٧/٤.

وعلى قراءة الرفع على الاستئناف فيه قطع للآية عما سبق، وجعلها جملة معطوفة على جملة، فيكون المعنى: وسيعلم الذين يجادلون في آياتنا، ويكذبون بالقرآن إذا صاروا إلى الله تعالى بعد البعث أنه لا مهرب لهم من عذاب الله، فهو تهديد للمشركين(١).

أما على قراءة النصب فهو مردود على الجزم، إلا أنه صرف، فيكون المعنى: إن يشأ يهلك السفن بما عملوا من الشرك، فيسكن الريح فتقف السفن، أو يعصف الريح فيعرفها، ويعفُ عن كثير منهم لكي يعلم أو حينئذ يعلم الذين يجادلون في القرآن بالتكذيب أنه لا مفر لهم من الله، ولا محيد لهم عن بأسنا.

فهذا التأويل أقوى وأنسب للآيات السابقة؛ لأنها آيات وبراهين دالة على قدرته جل شأنه ضربها الله تعالى لمن يعي ويدرك، وليعلم المشركين أنه لا مفر لهم، فوضع النصب دليلًا على الجمع، أي: يقع إهلاكهم والعلم مقترنين.

(١) التفسير البسيط للواحدي ٥٦/٤.

الخاتمة

بعد التطواف في كتاب (جامع البيان) للإمام الطبري، وتحليل النصوص التي ورد فيها مصطلحا (الصرف- والخروج)، اهتديت إلى النتائج الآتية:

١-جُعل النصب علامة على المخالفة بين أطراف الكلام سواء في المعنى أو البنية، ومن صورها المخالفة في البنية بين المعطوف والمعطوف عليه، كما جُعل علامة على الخروج، سواء خروج اللفظ من عموم ما قبله، أو إبهامه، كما أن خروج الأداة عن وجهها الأكثر شيوعًا أدى إلى نصب الفعل بعدها، فصرف الكلام عن وجهه يؤدي إلى تغير مجراه إلى النصب.

وليس أدل على أن النصب دليل على المعنى المخالف من قول سيبويه:" هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هو هو"(١)، كما يقول المبرد:" فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن بينهما الثاني مخالف للأول"(٢).

فالنصب علامة على الانصراف والخلاف والخروج، كما يكون عند الاستغناء وتمام الكلام، ويكون للاهتمام والتوكيد، كما يكون لإزالة الإبهام. وأينما وجد النصب وجد اختلاف النحاة والمفسرين في توجيهه وتأويله.

٢-على الرغم من نسبة النحاة استخدام مصطلح الصرف والخروج للكوفيين، لم يقتصر استعمال هذين المصطلحين على علماء الكوفة، فقد ورد هذا المعنى في كتب علماء البصرة، فإننا لا نعدم استخدام علماء البصرة لتلك المصطلحات، ولكن قد اختلف تناول علماء البصرة للمصطلح عن الكوفيين، فقد اقتصر استخدام علماء

---

(١) الكتاب ١٢٠/٢.

(٢) المقتضب ١٦/٢.

البصرة لـه علـى المعنـى اللغوي، أو تفسـير اختيـار النصـب دون غيـره مـن علامـات الإعراب، أما بعض علماء الكوفة فقد جعلوه عاملًا النصب في بعض المواضع.

٣-استخدم الطبري عددًا من المصطلحات التي نُسبت للكوفيين، نحو إطلاق (الفعل، والخبـر) علـى الحـال، ومصـطلحات (التفسـير، والخـروج)، وعلـى الـرغم مـن النزعـة الكوفية للإمام الطبري، واستخدامه لمصطلحاتهم، فهو قد وافق البصريين في عدد من المسائل، ومنها اختياره في إعراب قوله تعالى: { وَهَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا}[١]، كما وافقهم في استعماله لمصطلح الخروج تفسيرًا لنصب اللفظ، والتعليل له.

٤-أثبت البحث أنـه عندما تتم الجملـة بطرفي الإسناد، ويأتي لفظ منصوب متعلق بالجملـة لغرض مـن الأغراض، ينفتـح المجـال أمـام العلمـاء للتفسـير والتأويـل، فيقـع الخلاف في توجيه النصب ما بين النصب على القطع والتمييز والحال.

فالنصب بعد التمام عامل مشترك بين كل هذه المنصوبات؛ مما أدى إلـى أن تكـون ظـاهرة النصـب مـن الظـواهر التـي اختلـف النحـاة اختلافًـا واسـعًا فـي تفسـيرها، وبيـان العامل فيها.

٥-كان الإمام الطبري في كتابه (جامع البيان) معظمًا للقراءات الواردة، يقف عندها مسلمًا بكل ما ورد أنه قرئ بـه القرآن الكريم، فكان يحتج بها، وكان يذكر القراءات دون ترجيح بينها.

وقد كـان هذا دأبـه فـي كتابـه (جامع البيـان)، لـم يحد عنـه، ومـن ذلـك قولـه فـي تفسيره لقول الله تعالى: { وَيَعلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيص}[٢]: "

(١) سورة الأحقاف آية ١٢.

يُنظر البحث ص

(٢) الشورى: ٣٥.

واختلفت القراء في قراءته، فقرأَته عامة قراء المدينة: (ويعْلَمُ الذين). رفعًا على الاستئناف....، وقرأَته عامة قراء الكوفةِ والبصرة: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ .... نصبًا على الصرف، والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان متقاربتان المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"(١).

فعلى الرغم من أن الإمام الطبري كان- دائمًا - يعرض الآراء المختلفة في الآية ثم يرجح بينها، ويظهر هذا جليًّا في مسائل البحث التي لا تتضمن قراءات متعددة للآية، نجده في آيات النصب على الصرف يتوقف عن الترجيح عارضًا القراءات المختلفة للآية، مع تأويلاتها دون مفاضلة.

وختامًا فقد حاولت في هذا البحث إلقاء الضوء على بعض المصطلحات التي وردت في كتاب من أجل كتب التفسير لأعظم كتاب عرفته البشرية، فما فيه من توفيق فمن الله عز وجلّ، وما فيه من إخفاق فمن نفسي. والله أسال أن يجعله فاتحة طريق لدراسات أخرى أكثر توسعًا تتناول تلك المصطلحات في كتب التفسير، ومدلولها، وعلامة النصب واختلاف العلماء في توجيهها وما يتبعه من اختلاف في تأويل الآيات، وما يترتب على هذا الاختلاف من أحكام.

(١) جامع البيان ٢٠/٥٢٠.

ثبت المصادر والمراجع

* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

* إعراب القراءات السبع وعللها لأبي محمد بن خالويه، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

*إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ .

*إعراب القرآن العظيم لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. موسى على موسى مسعود، عام النشر: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

وهو رسالة ماجستير – جامعة القاهرة – كلية دار العلوم – قسم النحو والصرف والعروض، إشراف: د محمد علي حسنين صبرة.

*الأصول في النحو لابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

*أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.

*الإيضاح في علل النحو للزجاجي، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

*إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

*البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الفكر- بيروت، عام النشر ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

*البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة الحسني، تحقيق: عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، ١٤١٩ هـ.

*بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمّد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

*تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، الجزء الخامس، والرابع والعشرين، تحقيق: مصطفى حجازي، بإشراف لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباه، مطبعة حكومة الكويت.

*تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

*التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

*تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

*التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، الناشر: دار القلم بدمشق، الجزء الأول، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا بالرياض، الطبعة: الأولى. والجزء السابع تحقيق: ماهر أديب حبوش، الناشر: مكتبة الإرشاد إسطنبول- تركيا الطبعة: الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

*تفسير ابن كمال باشا، المحقق: ماهر أديب حبوش، الناشر: مكتبة الإرشاد، إسطنبول – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

*التفسير البسيط لأبي الحسن على بن أحمد الواحدي، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.

*تفسير الراغب الأصفهاني، الجزء الثالث، تحقيق: د. عادل بن علي الشِّدِي، دار النشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

*تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

*الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي، دكتور / محمد رضا محفوظ، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم –جامعة المنيا، مجلد٤٥–يناير ٢٠٢٢م، العدد٦، ص٢٧٨٤.

*جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

*جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، تحقيق: أ/ محمود محمد شاكر، توزيع دار التربية والتراث–مكة المكرمة

*الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.

*الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

*حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

*الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٩ م.

*حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

*الخصائص لابن جني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

*الحجة للقراء السبعة للفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

*الحماسة للبحتري، تحقيق: د/محمَّد إبراهيم حور – أحمد محمد عبيد، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، عام النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم.

*ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: د/ محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية٢٠١٢م.

* سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

*شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي، الطبعة الثانية١٩٩٦م.

*شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لجمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

*شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م .

*شرح كتاب سيبويه المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .

*شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوراه، إعداد د/: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

*شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

*شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

*ضوابط الفكر النحوي للدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د/عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر، القاهرة–مدينة نصر.

* الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين أبي سعيد ابن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

*الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

* الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

*الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

*الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.

*اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م .

*لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر– بيروت،الطبعة: الثالثة–١٤١٤ هـ .

*المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

*المحلى (وجوه النصب). لأبي بكر بن شقير النحوي البغدادي، تحقيق: د/فايز فارس، مؤسسة الرسالة– دار الامل، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.

* مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

*المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

*مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ .

*مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها)، تأليف: عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

*معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

*معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

*معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن المجاشعي سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتوره هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

*معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار– عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

*معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ .

*معجم الأدباء لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

*معجم مقاييس اللغة لابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي، الجزء السادس، تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م..

*المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

*النصب على الصرف عند الخليل والفراء، إعداد: د/ حماد بن محمد الثمالي، كلية اللغة العربية- مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السابع عشر- رجب ١٤٣٧هـ- مايو ٢٠١٦م.

*النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لعلي بن فضال المجاشعي القيرواني، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
١-مقدمة.	٢١٩٥
٢-تمهيد:	٢١٩٩
-التعريف بالإمام الطبري.	٢١٩٩
-التعريف بمصطلحي (الخروج، والصرف).	٢٢٠٠
٣-الفصل الأول: مدلول (الخروج، والصرف) في كتب النحاة والمفسرين.	٢٢٠٦
المبحث الأول: مصطلحا (الخروج، والصرف) في كتب النحاة والمفسرين.	٢٢٠٦
المبحث الثاني: مصطلحا (الخروج، والصرف) عند الإمام الطبري.	٢٢١٧
٤-الفصل الثاني: مواضع النصب على (الخروج، والصرف) في كتاب (جامع البيان).	٢٢٢١
المبحث الأول: مواضع النصب على الخروج.	٢٢٢١
المبحث الثاني: مواضع النصب على الصرف.	٢٢٥٧
٥- الخاتمة.	٢٢٧١
٦-ثبت المصادر والمراجع.	٢٢٧٤
٧-فهرس المحتويات.	٢٢٨٣